الأمم المتحدة

A/73/PV.53

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٥٣**

الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظراً لغياب الرئيسة، تولّى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد كورنيليو (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٥ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/73/392 و A/73/392/Corr.1 و A/73/392/Corr.2)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/73/78 و A/73/170 و A/73/343)

مشاريع القرارات (A/73/L.18/Rev.1 و A/73/L.51 و A/73/L.53 و A/73/L.61)

مشروعا التعديلات (A/73/L.64 و A/73/L.65)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/73/84 و A/73/84/Corr.1)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أدلي ببيان باسم رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس.

”قبل سبعة وعشرين عاماً مضت، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومنذ ذلك الحين، نجتمع في هذه القاعة كل عام لمناقشة كيفية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة. وعندما نجتمع في كل عام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نضطرّ إلى الإشارة إلى أن عدداً أكبر من الناس يتضرر من النزاع أو العنف أو الكوارث الطبيعية وبالتالي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وهذه المرة ليست استثناء. في نهاية عام ٢٠١٧، تم بلوغ رقم قياسي آخر من حيث الاحتياجات الإنسانية، مع وجود ١٣٥,٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

”إننا جميعاً مسؤولون عن ضمان أن يحصل الأشخاص المتضررون من النزاعات والعنف والكوارث الطبيعية على المساعدة والحماية. وفي عام ٢٠١٧، بلغ التمويل اللازم لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ١٣٥,٧ مليون شخص متضرر من النزاعات أو الكوارث الطبيعية رقماً قياسياً قدره ٢٣,٥ بليون دولار. ونحن جميعاً مسؤولون عن ضمان إتاحة التمويل لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تقدم الدعم المنقذ للحياة.

”وفي نهاية عام ٢٠١٧، تعرّض ٦٨,٥ مليون شخص للتشريد القسري في جميع أنحاء العالم نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف العام. وعلى الرغم من أنه قد يبدو منطقياً أن يحتاج الأشخاص المتضررون من النزاع إلى المساعدة الإنسانية – سواء أجبروا على الفرار من ديارهم، أو وقعوا تحت الحصار، أو أصيبوا بجراح أو وقعوا ببساطة فريسة المرض أثناء حدوث نزاع ما – فإن من المؤسف أن الأمر ليس كذلك، كما نعلم جميعاً. فاستهداف المدنيين يتواصل، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. ويتواصل قصف المستشفيات ويستمر إعاقة وصول المساعدة الإنسانية. وهذا أمر غير مقبول. وهو ليس من غير المقبول فحسب، بل إن استهداف المرافق الطبية والعاملين في المجال الإنساني وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة هي أيضاً انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ونحن بوصفنا الدول الأعضاء مسؤولون جميعاً عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

”فإذا كان تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع أو العنف أو الكوارث الطبيعية أمراً ضرورياً، فإن دورنا لا ينتهي عند هذا الحد. فعلينا أيضاً أن نعمل معاً لمنع نشوب النزاعات، ولتعزيز الوساطة في النزاعات الجارية، ولمنع العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية من خلال تعزيز التأهب للكوارث. ويتعيّن علينا أيضاً العمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والكوارث الطبيعية على السواء. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للفقر وضمان احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد. ويجب أن نمنع الآثار التي يخلّفها تغير المناخ على النزاعات والكوارث الطبيعية. ولا يمكننا أن نفترض أن كل شيء على ما يرام عندما تخالف الأدلة ذلك. إن النظام الدولي المتعدد الأطراف يتطلّب أن نعمل معاً.

”ولسنا هنا لإعادة اختراع العجلة. فما قلته للتو ليس مبتكراً أو جديداً. لقد أدلى الرؤساء السابقون للجمعية العامة بملاحظات مماثلة، وأخشى أن يتعين على الرؤساء المقبلين أن يفعلوا الشيء نفسه. من الواضح أن البحث عن الحلول الطويلة الأجل أمر مهم، وإني أؤمن إيماناً راسخاً بأن الجمعية العامة، وهي برلمان البشرية، يمكنها بالفعل أن تغير هذا النمط. يمكننا توفير الإغاثة في حالات الكوارث بمزيد من السرعة والكفاءة؛ ويمكننا تعزيز مهارات الوساطة في النزاعات في المناطق المعرضة للخطر؛ ويمكننا أن نفعل المزيد للتأكد من أن يحصل الناس المتضررون من النزاع المسلح والعنف على المساعدة والحماية وأن يتمكّن أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية من القيام بعملهم دون عراقيل. ولا بد لنا من

مساعدة الناس وحمايتهم عندما يكونون في أشد حالات الضعف.

”لقد أجرينا هذه المحادثة عدداً من المرات أكثر بكثير مما ينبغي. فلنغيرها.“

أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/73/L.18/Rev.1.

السيد إدريس (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“، بصيغته الواردة في الوثيقة A/73/L.18/Rev.1.

وفي الوقت الذي نقدم فيه مشروع القرار هذا العام، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وكذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، مع التسليم أيضاً بأن الدول المتضررة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها.

ولا يزال مشروع القرار يعترف بالعلاقة الواضحة بين الاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية، ويعيد التأكيد على أنه بغية كفالة الانتقال السلس من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والتنمية، يجب أن تقدم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق تدعم الإنعاش على المدى القصير والمتوسط، بما يؤدي إلى التنمية في الأجل الطويل. كما يستجيب لتزايد حجم الكوارث الطبيعية ونطاقها، مما يؤكد على حاجتنا إلى مضاعفة جهودنا من أجل بناء قدرات مجتمعاتنا المحلية وإمكاناتها وتعزيز قدرتها على التكيف والمشاركة من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية.

ويشدد مشروع القرار برمته على أهمية اتخاذ إجراءات مبكرة بغية التقليل من الآثار التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية والتخفيف منها إلى أدنى حد. ويشجع على بذل المزيد من الجهود وإشراك القطاع الخاص في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية. كما يشجعنا على مضاعفة جهودنا لتعبئة الدعم القابل للتنبؤ به والمتعدد السنوات للعمل بشكل جماعي من أجل تحقيق النتائج المشتركة من أجل تقليل الاحتياج والتعرّض للمخاطر ومواطن الضعف، فضلا عن تعبئة موارد إضافية من خلال اتباع نهج استباقي للتمويل. ويعلق أهمية كبيرة على معالجة النطاق الكامل للكوارث الطبيعية، من اتخاذ إجراءات مبكرة إلى بذل جهود لإعادة الإعمار، بهدف تحسين إعادة بناء مجتمعاتنا المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

وأخيرا، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر وفد المغرب على تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا بالنيابة عن المجموعة. كما نقدر الروح البناءة والدعم القيم الذي أبدته جميع الدول الأعضاء في التوصل إلى نص نهائي. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مرة أخرى في هذه الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لعرض مشروع القرار A/73/L.51.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، الوارد في الوثيقة A/73/L.51.

لقد زاد عدد الأزمات الإنسانية وحجمها زيادة هائلة في السنوات الأخيرة. وتقدر اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩ أن ما يقرب من ١٣٢ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وفي الوقت نفسه، فإن العاملين في مجال تقديم المعونة يتعرضون للهجوم على

نحو متزايد. ولم يعد الهدف السامي لأعمالهم يحميهم. ففي العام الماضي، قتل ١٣٩ على الأقل من العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء أداء واجبهم. إلا أن العمل الإنساني يتوقف على أولئك القائمين به. وبدون العاملين في المجال الإنساني، لن يمكن تقديم أي معونة. إن المعادلة بسيطة، إلا أن هذه البساطة تخفي أكثر المهام التي تواجه المنظمات الإنسانية اليوم تعقيدا وصعوبة، وهي الوصول إلى الأشخاص المحتاجين، مع ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. ويقع على المجتمع الدولي التزام تجاه الأشخاص الذين يعرضون حياتهم للخطر لإحداث فرق على أرض الواقع. ولولا الأشخاص الشجعان والبواسل العاملين في الميدان الذين يضعون الاستراتيجيات موضع التنفيذ لكانت كلماتنا جوفاء. إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومساءلة أولئك الذين يعرضون أمنهم للخطر.

ونواصل، في مشروع قرار هذا العام، الاعتراف بالتهديدات المتنوعة والمتعددة الأوجه والمخاطر المختلفة التي تواجه العاملين والعاملات في المجال الإنساني، بما في ذلك العاملين في المنظمات غير الحكومية، والعاملين الطبيين، وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، في بيئة أمنية عالمية متدهورة. كما نشجع وندعم جميع الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز الشراكات وتبادل المعلومات وتقييم المخاطر فيما بين الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة لها والمنظمات الإنسانية الأخرى. يمكن للتعاون القوي بين الجهات الفاعلة التي تعمل في إطار نفس المبادئ أن تحفز العمل الجماعي القوي تجاه الوقاية والتخفيف من المسائل الأمنية في حالات الأزمات.

كما يشدد نص هذا العام على ضعف الأفراد المعينين محليا فيما يتعلق ببيئة عملهم ويرحب باعتماد سياسة عامة على نطاق المنظومة بشأن أمن الموظفين المعينين محليا. كما يعرب عن القلق إزاء الزيادة في الاعتداءات الجنسية ضد الرجال والنساء على السواء، ويشير إلى الدور الحاسم للتحقيقات في منع الأعمال المرتكبة ضد سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم.

أخيرا وليس أخرا، فإننا نشجع، من خلال مشروع القرار هذا، ونعرب عن التقدير للتحسينات المستمرة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، مثل اعتماد سجل لضحايا العنف. وتعد حماية ٠٠٠ ١٨٠ من موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء المعمورة مهمة شاقة للغاية. يجب علينا جميعا أن نثني على العمل الذي تقوم به إدارة شؤون السلامة والأمن، تحت قيادة وكيل الأمين العام بيتر درينان، بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وعلينا أن نتذكر أنه لا يمكن اتخاذ إجراءات فعالة ما لم يسمح للعاملين في المجال الإنساني بالذهاب إلى أعمالهم وضمان سلامتهم بشكل فعال. ويؤكد مشروع القرار مجددا على الولاية القوية والتوجيهات الإضافية من الجمعية العامة للأعمال الأساسية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتقادا راسخا أن من واجبنا أن ننوه بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن دعم أعمالهم والقيام بكل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز سلامتهم وأمنهم. وأود أن أتوجه بجزيل الشكر للعديد من الوفود التي شاركت في هذه المشاورات، ولا سيما مقدمي مشروع القرار، على مشاركتهم البناءة في الاتفاق على نص يبين قلقنا المشترك بشأن سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وأمنهم. كما أود أن أشكر إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على الدعم القيم الذي استرشدت به مناقشاتنا.

إن مشروع القرار هذا ما برح وينبغي أن يظل يحظى بتوافق آراء حقيقي، كدليل على إنسانيتنا المشتركة. ونحن مدينون للأشخاص الذين يعرضون حياتهم يوميا للخطر من أجل إنقاذ

حياة الآخرين. إنهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط من الجمعية العامة بأسرها.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أبلغ الجمعية بأننا كذلك قدمنا مشروع القرار السنوي المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٥ من جدول الأعمال. وقد تم تحميله على بوابة المندوبين الإلكترونية، والباب مفتوح للمشاركة في تقديمه، ونتوقع البت فيه الأسبوع القادم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/73/L.53.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/73/L.53 المعنون ”لجنة ذوي الخوذ البيض: اشتراك المتطوعين في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية“.

منذ إنشاء لجنة ذوي الخوذ البيض عام ١٩٩٤، نفذت حوالي ٣٠٠ بعثة للمساعدة الإنسانية في ٧١ بلد في جميع القارات استجابة للطلبات المقدمة من الدول التي تحتاج إليها أو إلى النداءات الإنسانية الدولية، وهي دائما تسترشد بمبادئ الاستقلال والحياد والإنسانية والنزاهة.

إن لجنة ذوي الخوذ البيض تتألف بكاملها من المدنيين وتعتمد على مجموعة من المتطوعين الوطنيين والدوليين الذين يضطلعون بأنشطتهم على أساس التعاون والتضامن والمشاركة المجتمعية. وتستند إلى شبكة تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف، تنسق من خلالها الاستجابات الفورية لحالات الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة وتسهم في الحد من مخاطر الكوارث وفي جهود التصدي لها والتعافي من آثارها. ولجنة ذوي الخوذ البيض لديها رؤى بشأن المسائل الجنسانية واحتياجات الفتيات والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تعزز تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان والتعاون في بناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، بما فيها تلك الناجمة عن تغير المناخ أو المتفاقمة بسببه.

ويتضمن مشروع القرار عددا من الأفكار المبتكرة مقارنة بالصيغة السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها السبعين (القرار ١٠٥/٧٠)، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. كما أنه ينوه بأهمية تعاون القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية والبحثية، بصورة أوثق في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

في عام ٢٠١٩، سيكون قد مر ٢٥ عاما على اعتراف الجمعية العامة بذوي الخوذ البيض وتأييدها لهم من خلال اتخاذ القرار ١٣٩/٤٩ باء. ومما يبرز استمرار التزام الأرجنتين بالمساعدة الإنسانية الاجتماع الإقليمي بشأن آليات المساعدة الإنسانية، المقرر عقده في بوينس آيرس في حزيران/يونيه المقبل. وبالنسبة للأرجنتين، فإن من المهم التأكيد على الأهمية الخاصة لموافقة الجمعية العامة على تحديد الدعم المقدم إلى لجنة ذوي الخوذ البيض، نظرا لأنه، إلى جانب حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تمثل إدارة الشؤون الإنسانية عنصرا ذا أولوية في التزاماتنا السياسية على الصعيد الدولي.

في الختام، أود أن أشكر أكثر من ٨٠ بلدا شارك في تقديم مشروع القرار في دلالة على الدعم الدولي لمبادرة لجنة ذوي الخوذ البيض.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لعرض مشروع القرار A/73/L.61.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن أكثر من ١٠٠ بلد يشارك في تقديم مشروع القرار،

يشرفني عظيم الشرف أن أعرض على الجمعية العامة مشروع قرار هذا العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/73/L.61)، والذي يسمى القرار الإنساني الجامع.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السابعة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٨٢/٤٦، الذي عرض واتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والذي أنشأ الأسس التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنسانية اليوم. وتيسر السويد المفاوضات بشأن نص القرار منذ ذلك الحين. وقد زادت الاحتياجات الإنسانية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب الحرب والنزاعات التي طال أمدها والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. غير أن هدف جهودنا الجماعية يبقى كما هو، حسبما حُدد في ذلك اليوم من كانون الأول/ديسمبر ١،٩٩١ ألا وهو، أن نُهبّ بصورة فعالة لمساعدة إخواننا وأخواتنا من الرجال والنساء المتضررين من الأزمات. ولذلك، نتواجد هنا اليوم. وبفضل المشاركة البناءة لجميع الوفود، أسفرت مفاوضات هذا العام عن عدة تحسينات هامة وتعزيزات وتعديلات. واليوم، سأقدم ثلاثة أمثلة.

أولا، قمنا بتعزيز الصياغة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما بشأن سلامة وأمن العاملين في المجال الطبي والرعاية الطبية في النزاعات المسلحة، وهي مسائل رئيسية تكتسي أولوية بالنسبة للسويد وبلدان أخرى كثيرة.

ثانيا، عززنا الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويضع مشروع القرار الآن بقوة ضحايا ذلك العنف والناجين منه في صميم جهود الاستجابة ويوضح أنه لا بد من محاسبة الجناة.

أخيرا، اتخذنا خطوة كبيرة إلى الأمام فيما يتعلق بمكافحة انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. وفي تأكيد لما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤١٧ (٢٠١٨) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ والذي شاركت السويد في صياغته، يدين مشروع القرار الآن صراحة وبشدة استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وهو ممارسة يحظرها القانون الدولي الإنساني. كما يشدد مشروع قرار هذا العام على الترابط وأهمية الشراكات بين مختلف أشكال المساعدة الإنسانية وأهمية العلاقة بين الجهود الإنسانية القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة، وعلى مسؤوليتنا المشتركة عن بناء السلام والحفاظ عليه واستدامته.

إن مشروع القرار الذي أفخر بعرضه هنا اليوم هو نتاج للعمل المتفاني الذي اضطلعت به العديد من الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، بما في ذلك البلدان التي تقدم المساعدة الإنسانية وتلكن المتلقية لها؛ والبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية وتلك التي استقت دروسا حول كيفية تجنبها أو التخفيف من آثارها؛ والبلدان التي تعاني من العنف والنزاع المسلح، مما أجبر الناس على الفرار، وتلك التي تستضيف بسخاء الذين يحتاجون إلى الحماية. ويسرني غاية السرور أن أبلغكم مرة أخرى بالعدد الكبير لمقدمي مشروع القرار الجامع – وأعتقد أن هناك الآن ١٠١ دولة – حيث يحظى المشروع بدعم عبر إقليمي قوي. وتدل هذه المشاركة الواسعة والمتنوعة في تقديم المشروع على الطابع العالمي حقا للتضامن الإنساني. ومن خلال عملنا الجماعي وما نقدمه من دعم سننجح في تحسين النظام الإنساني العالمي، وفي نهاية المطاف في تقديم الإغاثة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

في الختام، أود أن أؤكد أن اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء لمشروع القرار الإنساني الجامع، فضلا عن مشاريع القرارات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والسلامة والأمن ولجنة ذوي الخوذ البيض، يبعث برسالة هامة إلى منظومة الأمم المتحدة والعالم الأوسع نطاقا عن التزامنا الجماعي بإيجاد نظام فعال للاستجابة الإنسانية. ومن المهم أن نبعث بهذه الرسالة وأن نفعل ذلك معا، بوصفنا الأمم المتحدة، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة

تأييد مشروع القرار هذا ودعم ما جرينا عليه منذ ٢٧ عاما، والذي يتمثل في اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر لأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة عن الجهود الجارية والتقدم المحرز في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، وكذلك عن الاتجاهات والتحديات في المشهد الإنساني العالمي. ونلاحظ على وجه الخصوص التحديات المستمرة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة الإنسانية في كفالة الفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة الإنسانية، فيما تعاني قدراتها ومواردها من الإنهاك.

وتود الرابطة أن تغتنم هذه الفرصة للانضمام إلى الآخرين في الثناء على عمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، وهو ما يتم غالبا في أشد الحالات صعوبة. وفي ذلك الصدد، نشجع منظومة الأمم المتحدة على تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية من أجل تحقيق الفعالية في تقديم المساعدة الإنسانية، مع الالتزام بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية.

تشهد منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ارتفاعا في حالات الطوارئ المعقدة والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، كما أنها معرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ. والآثار المترتبة على مخاطر الكوارث تلغي المكاسب التي تحققت صوب تحقيق رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن ثم، فإن بناء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تكون أكثر أمانا ويمكنها الصمود في مواجهة الكوارث يمثل إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة لمنطقتنا.

وتنبع استراتيجيتنا ورؤيتنا لتحقيق ذلك الهدف من رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٠٥ بشأن إدارة الكوارث وإعلانها بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستجابتها استجابة واحدة حيث تعمل الرابطة من أجل الاستجابة للكوارث داخل المنطقة وخارجها.

يقع في صميم هذه الجهود مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يعتبر هيئة التنسيق الرئيسية المعنية بإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. فعلى مدى السنوات السبع الماضية، اضطلع المركز بدور حيوي في تيسير الاستجابة الجماعية للرابطة في ٣٠ حالة طارئة. واستجاب في الآونة الأخيرة للعديد من الكوارث الطبيعية في المنطقة وقدم المساعدة إلى المجتمعات المحلية المتضررة من العاصفة المدارية سون تنه (Son-Tinh) والفيضانات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وإعصار مانغو في شمال الفلبين وزلزال لومبوك في إندونيسيا والزلزال والتسونامي في مقاطعة سولاويسي الوسطى في إندونيسيا. كذلك قامت الدول الأعضاء في الرابطة أيضا بتنسيق المساعدة الإنسانية من خلال مركز التنسيق في حالات الطوارئ الأخرى في المنطقة. ويعمل المركز على تعبئة المخزونات الإقليمية في إطار نظام اللوجستيات لحالات الطوارئ في الكوارث التابع للرابطة والتنسيق مع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة لتقديم المزيد من الدعم إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، من قبيل النشر السريع لاستجابة الرابطة وفريق التقييم لدعم التقييمات المستعجلة في الميدان، وتيسير استجابة الرابطة، وتقديم المساعدة الدولية إلى المناطق المتضررة.

أما خارج نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فنعمل أيضا بشكل وثيق مع شركائنا في الحوار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال عدة عمليات، بما في ذلك اجتماع وزراء الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتقديم المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث، وممارسة الطب العسكري وتدريب المنتدى الإقليمي التابع للرابطة على تقديم الإغاثة في حالات الكوارث، التي تضم أكبر الأصول المدنية والعسكرية في المنطقة.

كذلك يحتل التقليل من مخاطر الكوارث وإدارتها مكانا بارزا في الشراكة الشاملة للرابطة مع الأمم المتحدة. ونرنو إلى تعزيز تعاوننا في التصدي لحالات الكوارث المعقدة من خلال تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث، واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث، وزيادة قابلية التشغيل البيني بين الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفه منسق الرابطة للمساعدة الإنسانية ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تسعى الرابطة أيضا إلى تبوء مكانها بوصفها وكالة عالمية رائدة في إدارة الكوارث بحلول العام ٢٠٠٥، على النحو المتوخى في رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بإدارة الكوارث. وتأمل الرابطة والدول الأعضاء فيها أملا وطيدا في أن تستمر الجهود الوطنية والإقليمية في استكمال العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وتسهم فيه إسهاما إيجابيا. ونحن على استعداد لتبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة مع الدول الأعضاء الأخرى والشركاء الإقليميين والعالميين بهدف الاستجابة بفعالية وسرعة للاحتياجات الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث التي تنشأ في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد إلينغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي الجبل الأسود وألبانيا وصربيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ليختنشتاين، كما تؤيد هذا البيان أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

قبل سبعة وعشرين عاما، اعتمدت الجمعية العامة، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، القرار ١٨٢/٤٦. لقد عبر ذلك القرار المحوري عن الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالمساعدة على تخفيف المعاناة البشرية وتقديم العون إلى أضعف الناس في العالم عندما يكونوا في أمس الحاجة إلى المساعدة. ومنذ ذلك الحين، يتلقى مئات الملايين من الناس الذين يعانون من أهوال الصراعات العنيفة والكوارث الطبيعية مساعدة لإنقاذ حياتهم.

وعلى الرغم من ذلك، تزداد الاحتياجات بينما تتضاءل الموارد ويواجه الحيز الإنساني مزيدا من التحديات. هذه هي الحقائق العملياتية تبرز كل عام ونحن نتفاوض ونعتمد مجموعة القرارات السنوية المتعلقة بالشأن الإنساني. لذلك، من الضروري أن نشارك في التفكير الجماعي بشأن كيفية تمكننا من تكثيف جهودنا المشتركة والتصدي للتحديات الإنسانية في الميدان. فمن مصلحتنا المشتركة أن نتأكد من أن العاملين في المجال الإنساني يتلقون ما يلزمهم من دعم وأدوات للعمل في المشهد الإنساني اليوم. إن المهام التي تواجه المجتمع الإنساني لم تكن في يوم من الأيام أكثر صعوبة مما هي عليه الآن. ولا تتعلق فقط بحجم الاحتياجات الإنسانية، بل الأهم من ذلك طبيعة التحديات الإنسانية الراهنة. لقد تعاظم عدد الأزمات الإنسانية وزاد حجمها بشكل كبير. فالنظرة العالمية الموجزة لعام ٢٠١٩ ترسم صورة قاتمة. يوجد ١٣٢ مليون شخص تقريبا في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩. ويلزم توفير حوالي ٢٢,٥ مليون دولار لتلبية احتياجات ٩٣,٦ مليون شخص.

وفي الوقت نفسه، أصبح العديد من الأزمات الإنسانية طويلة الأمد إلى درجة تبدو أنها الآن دائمة. حيث يستمر متوسط الأزمة الإنسانية الآن أكثر من تسع سنوات. هذه الأزمات تستحوذ أيضا على الجزء الأكبر من الموارد والتمويل المتاحين. في عام ٢٠١٨، احتاجت أربع أزمات وحدها إلى

٥٥ في المائة من جميع الأموال المطلوبة والمتلقاة. والأهم من ذلك، لا تزال الزيادة في الاحتياجات تفوق الزيادة في التمويل، حتى عندما يزداد التمويل. في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الجهات المانحة أكثر من ١٤ مليار دولار، وهو مستوى قياسي من التمويل، لخطط الاستجابة الإنسانية، الأمر الذي مكّن الوكالات الإنسانية من الوصول إلى المزيد من المحتاجين أكثر من أي وقت مضى، مما أنقذ ملايين الأرواح. ومع ذلك، حتى هذا السخاء وهذه المشاركة ما زال غير كافيين، وتقدر الفجوة في تمويل العمل الإنساني بحوالي ١٠,٥ مليار دولار. إنّ الإحصاءات لا تنصف المهمة الموكلة إلينا. إذ أن العوامل الأساسية التي تغذي الاحتياجات الإنسانية لا تبدو عليها بوادر التلاشي أو التراجع. هناك بُلدان بأكملها، وحتى مناطق في جميع أنحاء العالم، لا تزال عرضة للضعف، مما يزيد من الضغط على المنظومة الإنسانية لمعالجة التداعيات الكبيرة الناجمة عن أزمات اللاجئين، وحالات التشريد التي طال أمدها، وضعف الأشخاص المشردين داخليا، وهي حالات تتفاقم بسبب الصراعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ.

إذا كان المجتمع الدولي يرغب حقيقية في منع حالات الطوارئ الإنسانية ومعالجتها، فما من خيار لدينا سوى الاعتراف بأن غالبية الأزمات اليوم هي من صنع الإنسان. فمن المتوقع أن تظل الصراعات في عام ٢٠١٩ الدوافع الرئيسية للاحتياجات الإنسانية. وسوف يستمر العنف المتواصل في التأثير سلبا على مؤشرات التنمية البشرية، بما في ذلك مستويات الفقر وسوء التغذية والحصول على الخدمات الأساسية والحقوق الاجتماعية. وبالإضافة إلى التكلفة البشرية المأساوية للعنف، تؤدي الصراعات إلى فرار الناس من ديارهم. ما برح عدد الأشخاص المشردين بسبب الصراع يزداد باستمرار في السنوات الأخيرة، حيث تشرد قسرا أكثر من ٦٨,٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٨. في حين فر كثيرون من العنف أو الاضطهاد عبر الحدود، فإن أغلبية حالات التشريد القسري وقعت على الصعيد الداخلي. وبما أن التشريد القسري يدوم في المتوسط عدة سنوات، فغالبا ما يكون الأشخاص المشردون داخليا ضعفاء على نحو خاص فيما يتعلق بتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية. وعلاوة على ذلك، تشكل الصراعات على نحو متزايد أحد الأسباب الرئيسية للجوع. بيد أن حالات الصراع تؤدي إلى تقويض الأمن الغذائي بطرق متعددة وتتسبب بمشاكل خطيرة للجهات الفاعلة الإنسانية التي في كثير من الأحيان تناضل من أجل الوصول إلى من هم بأمس الحاجة إلى المساعدات. إذا كان التجويع يستعمل بوصفه أحد أساليب الحرب، فإنه يشكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي، والاتحاد الأوروبي يدين ذلك بأشد العبارات.

أخيرا، ما زلنا نشهد تجاهل أطراف الصراعات بشكل شبه يومي القانون الإنساني الدولي، مما يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة. إذ تتعرض المستشفيات للهجمات، وغالبا ما يكون المرضى والأطباء والممرضون والعاملون في المجال الإنساني أهدافا، ويتعرضون للقتل. ويقع المدنيون في مصيدة الحصار القاتل. وأطراف الصراع لا تقيم دائما أي اعتبار لالتزاماتها القانونية بحماية السكان المدنيين. لذلك، فإن أثار الصراعات أكثر من الدمار. إذ أن الضعفاء من الناس أصلا أول من يتعرضون للهجمات وبكل قسوة، ويظلون تحت رحمة الأطراف المتحاربة لمدة أطول من الزمن..

هذا هو الواقع الذي يتعين علينا معالجته اليوم. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالاضطلاع بدورهما في المسؤولية المشتركة عن إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية. وستظل حماية المدنيين وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي وتوفير المساعدة القائمة على المبادئ والاحتياجات حجر الزاوية في التزامنا المستمر بالبقاء في طليعة الاستجابة الإنسانية الدولية.

وسنواصل المسيرة في عام ٢٠١٩ وسنعمل على تكريس قدر كبير من الموارد والاهتمام للانخراط داخل أوروبا وفي الجوار

الأوروبي، بالإضافة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. ولكن بدلاً من مجرد الاستجابة للآثار الإنسانية للكوارث والأزمات، سنقوم أيضاً، بطريقة استباقية، بمعالجة الاحتياجات الإنسانية التي تلوح في الأفق. ونريد، كلما كان ذلك ممكنا، أن نقدم المساعدة الإنسانية قبل وقوع الكوارث أو تصاعد العنف. لذلك يجب علينا مواصلة تعزيز التمويل الذي نقدمه لدعم المساعدة الإنسانية الاستباقية التي تمكن من القيام بالعمل الإنساني في وقت مبكر قبل وقوع الأزمات.

وسيظل العمل الإنساني القائم على المبادئ في صميم استجابتنا، سواء في حالة الكوارث الطبيعية أو الأزمات التي هي من صنع الإنسان. وما زلنا مقتنعين بشكل أساسي بالطابع الذي لا غنى عنه لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وسنثابر في جهودنا لكفالة أن يظل احترام القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستمر ودون عوائق، على رأس جدول الأعمال الدولي. وفي الحالات التي تشهد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني سنصر على أهمية المساءلة. ولا غنى عن إجراء تحقيقات كاملة وفورية ونزيهة وفعالة، بما في ذلك من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية بوصفها محكمة الملاذ الأخير.

وفي ضوء البيئة الأمنية العالمية، تعد حماية العاملين في مجال تقديم المعونة إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وبغض النظر عما إذا كان العاملون في المجال الإنساني معينين دولياً أو محلياً أو من أفراد الأمم المتحدة، أو حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أو من المنظمات غير الحكومية، فإنهم يستحقون أقصى درجات الاحترام والاهتمام، ويشمل ذلك الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجددا الالتزام المستمر بجعل الناس في صلب العمل الإنساني. إن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة عرضة على نحو غير متناسب لآثار الكوارث والنزاعات. ويجب أن نحرص في العمليات الإنسانية على مراعاة احتياجاتهم وقدراتهم المحددة وعلى إشراكهم طوال دورة الاستجابة. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الجارية المتعلقة بمنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين تأييدا تاما.

ويجب علينا استقاء الدروس من الأزمات السابقة وتمهيد السبيل للقيام باستجابات أكثر استدامة. إن المشهد الإنساني، الذي تؤدي الأزمات التي طال أمدها والتشريد القسري دورا متزايدا في تشكيله، آخذ في التحول. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تكييف استجابتنا. ويمكن لتفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، مع الأخذ في الحسبان بُعد السلام، ومع المراعاة الكاملة للولايات المختلفة للجهات الفاعلة المختلفة، أن يساعد في التخفيف من أوجه الضعف والحد من الاحتياجات في الأجل الطويل. والمعونة الإنسانية، في نهاية المطاف، لا يمكن أن تكون هي الحل للنزاعات. ونحث المجتمع الدولي على العمل على إيجاد حلول سياسية لوضع حد للنزاعات المستمرة، ويشكل ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للمعاناة الناجمة عنها.

وبالتالي، فإن التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم تحديات هائلة. وبوصفنا الجمعية العامة، يجب أن نسهم في عمله من خلال مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم. ونحن نفعل ذلك عن طريق مواصلة تعزيز الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني في مشروع القرار A/73/L.61، الذي يخلف القرار ١٨٢/٤٦، الذي جرى عرضه، وتيسيره بمهارة فائقة من جانب دولة عضو في الاتحاد الأوروبي هي السويد. ونحن نفعل ذلك بالتذكير بقوة بأهمية ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة من خلال مشروع القرار باسم A/73/L.51، المعروض بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي. ونحن نفعل ذلك عن طريق تحسين معالجة عواقب

الكوارث الطبيعية من خلال مشروع القرار A/73/L.18/Rev.1، الذي عرضه ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتم تيسيره باقتدار من جانب المغرب. ونشكر الميسرين على عملهم الممتاز.

يظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعة أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم. وهدف المعونة الإنسانية التي نقدمها هو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، أينما وجدت. وسنواصل القيام بدورنا، استنادا إلى المبادئ. ونحن نعول على بقية المجتمع الدولي للانضمام إلينا.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الهند والسويد بشأن هذه المسألة المهمة.

إن لدى الهند والسويد التزاما قويا بتعزيز منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والمتنوعة في عصرنا. نحن نشعر بقلق عميق إزاء بلوغ حالات الطوارئ الإنسانية، الناجمة في المقام الأول عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، إلى مستوى مرتفع جديد العام الماضي، مع أكثر من ١٣١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وحسب اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩، تبلغ احتياجات التمويل الإنسانية في عام ٢٠١٩ حوالي ٢٢ بليون دولار.

ويظل تزايد عدد الأشخاص الذين شردوا قسرا نتيجة لحالات الطوارئ الإنسانية مصدر قلق. ويوفر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية اللذان سيتم اعتمادهما رسميا قريبا، وكذلك إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، الأطر اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في الحد من التشرد وتخفيف المعاناة البشرية التي يتسبب بها.

ولئن كانت وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى قد وفت استجابة تستحق الثناء للعديد من حالات الطوارئ المعقدة، فإن محاولتها لمعالجة مختلف أنواع حالات الطوارئ الإنسانية باتباع نهج متسق وشامل ما زالت تمثل تحديا كبيرا. وهناك حاجة إلى زيادة التنسيق والتكامل في الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إذا أريد لها أن تتخذ الإجراءات الفعالة القائمة على السياق وأن تساعد على زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية. لا بد لنا من اعتماد نهج يركز على الضحايا في الاستجابات الإنسانية، مع احترام الكرامة الإنسانية، ويجب أن توفر المرونة التي يحتاجها الناس ليقرروا بشأن الاختيارات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يحتاجونها أكثر من غيرها. كما ينبغي أن نواصل جهودنا لتطوير عمليات تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات وبناء قواعد البيانات من أجل تعزيز الفعالية والمساءلة والشفافية في العمل الإنساني. وفي حين أن الحاجة إلى تعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتعاون الإنمائي يفهم فهما جيدا، ولا سيما في سياق الأزمات المتعددة الأبعاد اليوم، لا بد للإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أن تركز على الحد من المخاطر وأوجه الضعف، الأمر الذي سيساعد على بناء القدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات. يجب أن يركز العمل الإنساني على التصدي للتحديات الأكثر إلحاحا وشدة مع الإسهام في النتائج الجماعية.

إن استمرار الفجوات في التمويل الإنساني للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي تسهم فيه الهند والسويد منذ أمد بعيد كجهتين مانحتين، لا تزال تشكل مصدر قلق. وندعو الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة إسهاماتها في نظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة. ويلزم المزيد من التمويل المرن غير المخصص حتى يتسنى للوكالات الإنسانية استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفعالية، ومن ثم تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان.

ويساورنا القلق أيضا إزاء المسائل المتعلقة بتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، ولا سيما في حالات النزاع

المسلح. ويتطلب هذا اهتماما خاصا وجديا. إننا نرحب بمشروع القرار A/73/L.51، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، الذي سيتم اعتماده اليوم. لا يزال عدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحاً في هذا المجال. ولا تزال الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، تنتهك القانون الإنساني الدولي وترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب.

تظل النساء والأطفال أكثر الفئات ضعفاً ويحتاجون إلى تدابير خاصة لحمايتهم. ويجب أن نعزز إطار التعاون الدولي في هذا المجال من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني الالتزام الصارم بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وضمان حصول الضحايا على الحماية الكافية. إننا نقدر التزام الأمين العام الصارم في هذا الصدد.

وبينما نعمل على تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات في حالات الكوارث، فإننا نلتزم بالحفاظ على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في الاستجابة لجميع الحالات الإنسانية. وتقع المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والمساعدة في الأزمات الإنسانية على عاتق البلدان المعنية. وعند تلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين، يجب توفير المساعدات الإنسانية بشكل محايد، وفقا للمبادئ التوجيهية للقرار ١٨٢/٤٦.

إن السويد هي أحد أكبر المانحين للتمويل الأساسي للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وتقدم دعما كبيرا في معالجة الأزمات الإنسانية الكبرى في العالم. وزادت ميزانيتها الإنسانية الإجمالية خلال السنوات الخمس الماضية تمشيا مع الاحتياجات الإنسانية العالمية المتنامية. واتخذت السويد في عام ٢٠١٨، قراراً بتزويد برنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بتمويل أساسي متعدد السنوات للفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١.

وتتواءم المساعدة الإنسانية للسويد مع احتياجات العالم المتنامية والموارد المالية المتاحة، وهي ملتزمة بالصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية. وتوفر الأهداف الملموسة للصفقة الكبرى، وسيلة للإصلاح الفعال لنظام العمل الإنساني. ويظل التمويل الإنساني المرن يمثل أولوية قصوى بالنسبة للسويد، حيث إنه يتيح المزيد من الدعم المبدئي وزيادة الفعالية. ويمكّن التمويل المرن، مثل التمويل الأساسي والمجمع، العمل الإنساني المناسب من حيث التوقيت والفعال والمستقل.

وتواصل الهند مساعدة أصدقائها وشركائها في جهود الإغاثة، لا سيما في التعامل مع الكوارث الطبيعية مثل تسونامي والزلازل والأعاصير. وتراوحت جهودنا بين الإمداد الفوري لمواد الإغاثة والإجلاء الطارئ لأعداد كبيرة من الأشخاص من جنسيات مختلفة من مناطق الخطر. وخلال السنوات الأربع الماضية، أنقذت الهند ٩٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم مواطنو ٥٠ دولة أخرى، وقعوا ضحايا للكوارث الطبيعية أو الصراعات.

وقدمت الهند، العام الماضي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كمعونة طارئة ومليوني دولار لمشاريع إعادة التأهيل لبلدان الجماعة الكاريبية التي تضررت جراء إعصاري إيرما وماريا، بالإضافة إلى مليون دولار إلى تونغا المتضررة من الإعصار، من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة. وقمنا بزيادة مساهمتنا المالية السنوية في الميزانية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. كما تقوم الهند بدور نشط في إدارة الكوارث الإقليمية من خلال منتديات

مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات.

ويتعين أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في توفير القيادة والتنسيق لجهود المجتمع الدولي من أجل دعم تعزيز قدرة الاستجابة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. في الختام، دعونا لا نغفل جوهر ما نتحدث عنه، وهو الإنسان. حيث يتمثل جوهر الاستجابة الإنسانية في إنقاذ أرواح الناس وتخفيف معاناتهم والحفاظ على كرامتهم في مواجهة حالات الكوارث الطبيعية وأعمال العنف. إننا ندعو جميع الدول إلى احترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية واحترامها. ولا تزال الهند والسويد ملتزمتين بالعمل مع جميع الأطراف لمواجهة التحديات الإنسانية في العالم بطريقة فعالة وشاملة.

السيدة تشوتشوتاورن (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد مملكة تايلند البيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتود تايلند أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فضلا عن توصياته الهامة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا الصادق لجميع موظفي المساعدة الإنسانية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، الذين عملوا بلا كلل لتقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية التي يحتاج إليها العالم في حالات الكوارث. وترى تايلند أن إحدى أولوياتنا الهامة يجب أن تكون ضمان سلامة وأمن موظفينا الطبيين وموظفي المساعدة الإنسانية وبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونشكر أيضا الوكالات ذات الصلة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على القيام بدور جدير بالثناء في تنسيق عمليات المساعدة الغوثية في حالات الكوارث الإنسانية.

وتظل الأزمات الإنسانية تشكل أحد أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا في عصرنا. وكما توضح تقارير الأمين العام، فإن عام ٢٠١٧ قد تخللته حالات طوارئ إنسانية تغذيها الصراعات والكوارث الطبيعية، مما دفع الاحتياجات الإنسانية إلى مستوى عاليا جديدا. كما أنها كانت ثاني أكثر الأعوام تكلفة اقتصادياً من حيث الخسائر الناجمة عن الكوارث المدمرة، وخاصة الأعاصير والفيضانات الموسمية والجفاف الشديد. وفي العديد من المناطق المتضررة، استدعي الدمار الذي لم يسبق له مثيل استجابة أسرع وأكثر فعالية من أي وقت مضى. ولذلك، تعلق تايلند أهمية كبيرة على تقديم المساعدات الإنسانية للجميع، ولا سيما أشد الفئات ضعفا بمن في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والشباب. ونحن ملتزمون أيضا بتقديم الخدمات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث في إطار المبادئ الإرشادية للبشرية والحياد والنزاهة والاستقلال.

لقد استمرت الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية العالمية والتمويل المتاح في عام ٢٠١٧، وفي هذا الصدد، تؤكد تايلند من جديد جهودها الرامية إلى المساعدة في مواجهة هذا التحدي. لقد كنا مساهما ثابتا في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، حيث قدمنا تبرعا سنويا قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار منذ عام ٢٠١٢. وقد خصصنا أيضا ميزانية للمساعدات الإنسانية تبلغ حوالي مليون دولار كل عام، لكي يتم توزيعها حسب الحاجة، وقد أنشأنا لجنة تنسيق، لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجه حالات طوارئ بسبب الكوارث الطبيعية، من خلال التبرع بالإمدادات والأموال، وإرسال أفرقة بحث وإنقاذ، وتوفير الطواقم الطبية.

كما تعترف تايلند بأهمية الحد من مخاطر الكوارث في الحد من الخسائر البشرية والاقتصادية، وفي هذا الصدد، عملنا على تعزيز قدرات التأهب والاستجابة الوطنية والمحلية. ونعمل على المستوى الإقليمي، بشكل وثيق مع مركز تنسيق المساعدات

الإنسانية التابع للرابطة بشأن إدارة الكوارث، وفقا لالتزاماتنا المترتبة علينا، بموجب إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ومبادئ بانكوك لتنفيذ الجوانب الصحية في إطار سنداي. ونحن نهدف إلى ضمان اتباع نهج أكثر شمولية لمعالجة الحالات الإنسانية.

ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية التعاون الدولي في مساعدة الشعوب والبلدان المتضررة من الكوارث الإنسانية. وتود تايلند أن تؤكد من جديد التزامها بتعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وخاصة لأضعف الفئات.

السيد الفصام (الكويت): إنه من دواعي الفخر والاعتزاز أن أقف أمامكم اليوم لألقي بيان دولة الكويت تحت البند ٧٥ من جدول الأعمال ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“.

إن دولة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، قائد العمل الإنساني، تولي اهتماما خاصا للمساعدات الإنسانية والغوثية، التزاما منها بمساعدة المتضررين والمحتاجين حول العالم، حتى أضحت معالم السياسة الخارجية للبلاد ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية.

وإذ تدرك دولة الكويت تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات والتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، التي أسفرت عن معاناة إنسانية هائلة، زادت من أعباء الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية وتنسيق العمل الإنساني،

وتأكيدا لما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ذات الصلة وتقاريرها في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، تجدد دولة الكويت تأكيدها على أهمية تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث والأزمات في المناطق المنكوبة على وجه السرعة، وإنقاذ الأرواح المهددة. وأود هنا أن أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لمعالي رئيسة الجمعية العامة على دعمها المتواصل، في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

عكفت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية كمركز للعمل الإنساني بمواصلة تقديمها الدعم لمعالجة مختلف المسائل الإنسانية العالمية ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث، حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يقدمها بلدي ضعف النسبة المتفق عليها دوليا، تعزيزا لنهجها الإنساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي، بالمضي في تحقيق رسالتها الإنسانية السامية التي تعكس قيم ومبادئ الشعب الكويتي الأصيلة، فضلا عن قيامها، منذ العام ٢٠٠٨ بتوجيه ما نسبته ١٠ في المائة من إجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. لقد اطلع وفد بلدي بقلق على تقرير الأمين العام (A/73/78) المندرج في إطار هذا البند، الذي أشار إلى المستويات غير المسبوقة لانعدام الأمن الغذائي والمستويات القياسية للتشريد القسري، حيث شرد الملايين بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد في جميع أنحاء العالم. ولنا في سورية واليمن وميانمار أمثلة حية على أثر تلك النزاعات والأزمات والعنف.

وتجسيدا لتعاوننا التام في تنمية الروابط الإنسانية بين جميع الدول في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، أعلنت دولة الكويت قبل أيام عن مساهمتها المالية الطوعية للعام ٢٠١٩ للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة بمبلغ مليون دولار أمريكي. كما تضمنت مساهمتنا الطوعية للعام المقبل أيضا مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون

اللاجئين ومليوني دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأود الإشارة هنا إلى أن دولة الكويت قد استجابت لنداءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأخيرة بتقديم ما يقارب الـ ٥٠ مليون دولار أمريكي للتخفيف من حدة أزمة التمويل التي تواجهها والتي تشكل عاملا آخر لا يؤدي إلا إلى تفاقم أوضاع الفلسطينيين.

وختاما، لا بد لنا من أن نثمن الدور الريادي الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وشركاؤها في دعم وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية حول العالم. فالكويت على إيمان مطلق بأن العمل الإنساني وفعل الخير متأصلان في كل شخص على هذه الأرض، وبأن موظفي الأمم المتحدة وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية هم الجنود الذين يبذلون جهودا حثيثة في تنفيذ أنشطتهم الإنسانية، فلهم منا كل الشكر وكل التقدير.

السيدة فيشر – تسين (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم، هناك أكثر من ١٣٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. إن حجم المشكلة وعمق المعاناة الإنسانية مذهلان. وتثني إسرائيل على جهود وأعمال منظومة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي تعمل في ظل ظروف صعبة وغالبا لا يمكن التنبؤ بها. هناك أسباب كثيرة للحاجة الهائلة إلى المعونة الإنسانية، منها الكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات، في الوقت الذي تؤدي فيه الكوارث الطبيعية وحدها إلى فقدان ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ من الأرواح سنويا. ومن الأهمية بمكان أن تعزز الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية تنسيق استجابتها الإنسانية بهدف تحسين خدمة الناس في جميع أنحاء العالم.

لقد اعتمدت إسرائيل في عام ١٩٥٨، بعد فترة قصيرة من تأسيسها، برنامج معونة إنسانية رسمية وجه جهود البلد في التعاون الدولي على مدى الـ ٦٠ عاما الماضية. فإسرائيل ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية في أي وقت وفي أي مكان تبرز فيه الحاجة إليها. وقد أرسلت إسرائيل، على مر السنين، إغاثة ومساعدة إنسانية إلى أكثر من ١٤٠ بلدا منقذة آلاف الأرواح. وكثيرا ما تكون إسرائيل الأولى في موقع الحدث في أعقاب الزلازل والفيضانات والمجاعات والكوارث الطبيعية الأخرى. وتقود ”ماشاف“ – وكالة إسرائيل للتعاون الإنمائي الدولي – جهودنا في المساعدة والمعونة الإنمائية. فلديها القدرة على القيام بسرعة بتنظيم وإرسال الإمدادات والمساعدات الطبية التي تمس الحاجة إليها، أينما وقعت الكوارث ومتى وقعت. فقد نظمت ”ماشاف“، عقب اندلاع بركان فويغو المدمر في غواتيمالا في حزيران/يونيه مباشرة، مساعدة إنسانية فورية وأوصلتها. وفي أعقاب الزلزال الذي حدث هذا العام في بابوا غينيا الجديدة، قامت إسرائيل بإيصال وتركيب ٤٠ مولدا كهربيا إلى المجتمعات المحلية التي تضررت بنياتها التحتية. وبعد تفشي وباء الكوليرا مؤخرا في الكاميرون، أوصلت ”ماشاف“ ١٠ وحدات تنقية مياه للمساعدة في احتواء الوباء. وتوفر كل واحدة من تلك الوحدات، التي تعمل بدون كهرباء، احتياجات ٥٠٠ شخص يوميا. وقد أوصلت ”ماشاف“ نفس الوحدات إلى بلدان أخرى.

وكذلك بنت إسرائيل وحدات لعلاج المصابين بالصدمات من أحدث طراز في غينيا وتوغو في وقت سابق من هذا العام، وأرسلت، بنفس القدر من الأهمية، عاملين في المجال الطبي لتدريب مقدمي الرعاية الصحية المحليين على التقنيات الطبية في حالات الطوارئ. وظل بناء القدرات المحلية يشكل هدف ”ماشاف“ منذ إنشائها وظلت عبارة ”تدريب المدربين“ هي قولها المأثور على مدى عقود من الزمن. وظلت إسرائيل توفد أفرقة بحث وإنقاذ إلى جميع أرجاء العالم في أعقاب حدوث كوارث طبيعية. وفي الشهر الماضي فقط، اجتاز فريق إسرائيل

للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية تقييم تصديق دولي أهله للانضمام إلى الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، وهو شبكة نخبة عالمية تحت مظلة الأمم المتحدة يمكن طلبها عند وقوع الكوارث. ليست هذه سوى بعض الأمثلة التي حدثت مؤخرا على مساعدات إسرائيل الإنسانية، وهناك العديد غيرها. فالوصول عبر الحدود، وتقديم المساعدة إلى الناس من دون اعتبار للبلد الذي يعيشون فيه، هو ما ينبغي أن تطمح إليه الدول الأعضاء، لأن رؤية بعضهم بعضا كأفراد ورؤية احتياجاتهم كاحتياجات فردية هي الخطوة الأولى نحو تعافي العالم على الصعيد العالمي.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، نود أن نعرب عن تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة للبيان الذي أدلت به مجموعة ال ٧٧ والصين. ونود التأكيد على النقاط التالية بصفتنا الوطنية:

أولا، لقد سعدنا هذا العام بانطلاق الدعوة إلى تعزيز آليات التمويل الاستباقي والتمويل القائم على التنبؤ في الأمم المتحدة، والتي تجاوزت مرحلة التجربة وأظهرت قدرة العلم على التنبؤ الدقيق والموثوق بالكوارث، الأمر الذي يمكننا من اتخاذ إجراءات مسبقة والقيام بتدخل مبكر وإنقاذ الأرواح. ونأمل في مثل هذا الوقت من العام المقبل، أن يكون قد تم تطبيق هذه الآليات في الصناديق المخصصة للأنشطة الإنسانية من أجل دعم التدخل المبكر، جنبا إلى جنب مع الاستجابة الإنسانية.

ثانيا، ما زلنا نرى ضرورة وضع مؤشرات أقوى لتكون بمثابة أدوات أساسية تضمن تلبية احتياجات جميع الأشخاص في السياقات التي تتطلب تقديم المساعدة الإنسانية. ونحن نعتبر المؤشر الجنساني ومؤشر السن، الذي تقدمت به اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، خطوة على الطريق الصحيح. ونأمل من اللجنة أن توسع نطاق عملها في مجال المؤشرات المراعية لاعتبارات العمر، والأهم من ذلك، البدء في العمل على وضع مؤشر يراعي اعتبارات الإعاقة.

ثالثا، نرى ضرورة التركيز على النمو في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن نطاق الاستجابة الإنسانية، وذلك في إطار نهج إنساني تنموي متكامل. وننوه في هذا الصدد إلى التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في مجال تعليم الأطفال الأكبر سنا أثناء حالات الطوارئ، والذي تحرص دولة الإمارات على دعمه بقوة من خلال عدة مبادرات، في مقدمتها مبادرة ”التعليم لا يمكنه الانتظار“. كما نحتاج إلى بذل جهد هائل في مجال تقديم الدعم للأطفال خلال السنوات الأولى من عمرهم، وذلك من خلال توفير مجموعة متكاملة من الخدمات التي تشمل الصحة والتغذية والتعلم، إلى جانب تقديم دعم للوالدين. فبدون ذلك، ستتدهور قدرات هؤلاء الأطفال بشكل كبير على المدى الطويل، مما سيضر بقدرة مجتمعاتهم على الانتقال إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أو ما بعد انتهاء الكارثة.

وفي الختام، تتطلع بلادي خلال العام المقبل إلى مواصلة العمل على هذه القضايا مع الدول الأعضاء والمنظمات والجهات المعنية من أجل تطوير وتعزيز التنسيق في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

في كل عام، يتيح لنا هذا البند من جدول الأعمال بشأن برنامج عمل الجمعية العامة فرصة للتأمل في القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الإنساني العالمي – الأزمات الإنسانية والنزاعات والكوارث الطبيعية. وإسهامنا الجماعي من خلال الجمعية يتجلى في مشاريع القرارات الأربعة التي ستعتمد اليوم، وكلها شاركت إسبانيا في تقديمها.

ويشير تقرير "لمحة عالمية إنسانية شاملة" لعام ٢٠١٩ إلى أن ١٣٢ مليون نسمة سيحتاجون إلى المساعدة في العام القادم، منهم أكثر من ٦٥ مليون شخص سينزحون قسرا بسبب النزاعات والعنف والكوارث الطبيعية. ويعيش العديد منهم في حالات أزمة طويلة الأمد، مع عدم وضوح الرؤية أمامهم. ويجب أن نولي المزيد من الاهتمام لتلك الأزمات المنسية، من حيث التمويل والاهتمام السياسي والإعلامي على السواء.

وتشكل الصراعات وأشكال العنف الأخرى الأسباب الرئيسية وراء الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. لذلك، وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، يتعين علينا البحث عن حلول للأسباب الجذرية للصراعات والعنف. يجب أن ندافع عن حق النساء في المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى حل النزاعات. فمشاركتهن الكاملة تدعم جهود الاستدامة وبناء السلام. ويجب أن نكفل عدم تخلف أحد عن الركب. ولذلك، من الضروري كفالة معاملة الجميع بشكل شامل، لا سيما أولئك الأكثر ضعفا – النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والأشخاص المسنين.

لذلك، نود أن نؤكد مرة أخرى في هذا المحفل على أهمية الحظر القانوني الدولي لمهاجمة المدنيين واستخدام التجويع ضدهم كأسلوب للحرب. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الالتزام بحماية موظفي الصحة والمنظمات الإنسانية العاملين في المناطق المتضررة من النزاع والحاجة إلى منح الوصول دون عوائق للمساعدة الإنسانية. وكما تعلم الجمعية، فإننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الهجمات على المستشفيات والأطباء في مناطق النزاع. لذلك، تريد إسبانيا، إلى جانب بلدان أخرى، تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

ويؤدي تدهور البيئة وعواقب تغير المناخ إلى تفاقم تأثير النزاعات. ولهذا السبب، نؤيد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واستنادا إلى الاستنتاجات العلمية المقلقة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، نعتقد أن من الضروري أن نستفيد من أوجه التآزر الكامنة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ونحن نعتز بأن نكون من بين الدول التي تروج للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي نأمل أن تعتمده الجمعية العامة في الأسبوع المقبل. والتزام إسبانيا السياسي تجاه الأمم المتحدة وتعددية الأطراف النشطة والفعالة يتجلى في استجابتها للاحتياجات الإنسانية. وسنواصل بذل جهد متواصل لزيادة تمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي من أجل العمل الإنساني.

وإضافة إلى التمويل، سنسهم في التصدي لهذه التحديات الإنسانية باستخدام جميع الأدوات الحالية، بما في ذلك مشاركتنا في المجالس التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومن خلال فريق دعم المانحين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الذي ستترأسه إسبانيا من تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٠ – واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي هذا السياق، وكجزء من التزامنا بالانضمام إلى إعلان المدارس الآمنة لعام ٢٠١٥، تستضيف إسبانيا المؤتمر الدولي الثالث المعني بالمدارس الآمنة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩، ونشجع جميع الوفود على الحضور.

وأود أن أختتم بياني بتجديد التزام إسبانيا بالقانون الإنساني الدولي وحل الأزمات المنسية وتوفير المساعدة الإنسانية المتساوية والشاملة للجميع.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الدائم لإسبانيا وأن أقول إنني أتفق تماما مع كل ما قاله.

(*تكلم بالفرنسية*)

إن نطاق وتعقد الأزمات الإنسانية اليوم لم يسبق لهما مثيل. ويجب مقابلتهما باستجابة إنسانية نشطة تلبي احتياجات السكان المتضررين فعلا. وسأركز على ثلاثة مجالات محددة.

الأول هو العمل الإنساني المراعي للاعتبارات الجنسانية. ينبغي أن تستمر الاستجابات الإنسانية في تمكين النساء والفتيات كدوافع للتغيير، وضمان تمتعهن بصوت وتمثيل متساويين في صنع القرار بشأن المسائل التي تمسهن، وتلبية احتياجاتهن الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية – التي تشمل الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الفتيات والنساء – وكذلك منع ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وهذا ما تسعى كندا جاهدة لتحقيقه.

وإلى جانب ذلك، يسرنا إدراج لغة جديدة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مشاريع القرارات الإنسانية لهذا العام. ويجب على المجتمع الدولي بذل جهد أكبر لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية.

ونثني في هذا الصدد على جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ نهج عدم التسامح إطلاقا لأجل حماية حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ستتولى كندا قيادة الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ. ونحن مصممون على العمل مع شركائنا لتحسين طريقة التصدي للعنف الجنساني في حالات الطوارئ.

ثانيا، نرحب بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لمكافحة مسألة تشريد الأشخاص. وتؤيد كندا اتباع نهج شامل في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. ونتطلع بشغف إلى الاعتماد المتوقع لاتفاق عالمي بشأن اللاجئين بواسطة اعتماد الجمعية العامة مشروع قرار إنساني شامل (A/73/L.61). ولدينا اعتقاد راسخ بأن من شأن الاتفاق العالمي أن يحدث تحسنا كبيرا في قدرتنا على الاستجابة لوضع اللاجئين وأن المنتدى العالمي الأول للاجئين المتوقع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ سيكون ذا أهمية حاسمة في التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

وأخيرا، يتعين علينا تكثيف جهودنا لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها وحيثما يحتاجون إليها. ويجب أن يشمل ذلك من يقيمون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الواقعة تحت الحصار. ويوفر القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الإطار الذي يمكّننا من القيام بذلك. وتجب علينا المجاهرة باستمرار برفض العقبات التي تمنع الوصول ورفض الهجمات على المدنيين ومرافق الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعاملين في المجال الإنساني، ما دامت هذه الإجراءات تمنع تقديم المساعدة وتنتهك القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أشكر ميسري جميع مشاريع القرارات التي اعتمدت اليوم على قيادتهم القديرة لعملية التفاوض، ونشيد بالمسؤولية الجماعية والمرونة وروح التوافق التي أبدتها الوفود طوال عملية التفاوض. وقد كفلت الجهود التي بذلتها استمرار فعالية وأهمية نص مشاريع القرارات هذا العام، فضلا عن تركيزها على الأوضاع الإنسانية السائدة اليوم. وتؤكد كندا تأييدها لاعتماد القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني على أساس من توافق الآراء، باعتبارها دليلا على التزام المجتمع الدولي الثابت بتلبية احتياجات المتضررين من الأزمات الإنسانية والإشادة بتفاني العاملين في المجال الإنساني الذين يكافحون لأجل التخفيف من المعاناة على أساس يومي.

وتتصدى القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني لبعض أكثر المسائل العالمية إلحاحا وتحديا اليوم. وإن من واجبنا في المجتمع الدولي أن نكفل مواصلة إحراز التقدم والبناء على العمل المنجز سابقا. ويسرنا أيضا أن نرى فقرة جديدة في مشروع القرار الشامل لهذا العام. وحتى الآن، لم يتم الاعتراف بعد بالتحديات التي تطرحها تلك الأمراض في الأزمات الإنسانية، ولم يتم التصدي لها بعد. وننوه مع الشعور بالقلق المحاولات

الرامية لإعادة النظر في حذف الصيغة التي تعزز وتحمي سلامة السكان المتضررين من الأزمات، فضلا عن رفاههم وكرامتهم. وعلى وجه الخصوص، فإن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا تنفصلان عن بعضهما بل ترتبطان بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وختاما، تثني كندا على تفاني موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين، بمن فيهم الدوليون والوطنيون والموظفون المعينون محليا، في إيصال المساعدة المنقذة للحياة في بيئات تزداد تعقيدا واضطرابا ويتعرضون لمخاطر كبيرة في كثير من الأحيان. ولا شك أن عملهم ملهم وقيم في نفس الوقت، ولا نزال ملتزمين بالعمل على تعزيز احترام قواعد الحماية، ما يمكنهم من الاستمرار في أداء الأعمال المنقذة للحياة.

السيدة لوو جين (الصين) (*تكلمت بالصينية*): يواجه العالم اليوم مستويات مرتفعة ومستمرة من الاحتياجات الإنسانية جراء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والأزمات التي طال أمدها. وفي الوقت نفسه، أدى تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة العالمية إلى تفاقم خطر التحديات الإنسانية في البلدان النامية. ويجب على المجتمع الدولي دعم مفهوم إيجاد مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية جمعاء، وأن يسعى إلى تعزيز الوحدة والتعاون، ومضاعفة الإسهام. ويجب عليه أيضا اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية والعواقب المترتبة عنها على حد سواء في إطار جهودنا المشتركة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتصدي للتحديات التي تواجهها. وفي هذا السياق، تود الصين التأكيد على النقاط التالية.

أولا، يجب علينا الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المتلقية للمساعدة الإنسانية، مع احترام قياداتها الوطنية. ويجب أن تمتثل المساعدة الإنسانية الدولية لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٨٢/٤٦ والالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المتلقية للمساعدة، وكذلك الامتثال للقانون الدولي والقوانين الوطنية للبلدان المضيفة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان والامتناع عن تسييس المسائل الإنسانية، والتأكد من اضطلاع البلدان المتلقية دور قيادي في تنظيم وتنسيق الأنشطة الإنسانية. ويجب على الأطراف في النزاعات المسلحة أن تحترم القانون الدولي الإنساني، وأن تتقيد بالتزامها بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين والمرافق الطبية،وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

ثانيا، يجب علينا الاستثمار في التنمية في الأجل الطويل وتعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى المساعدة في الحد من الاحتياجات الإنسانية والحيلولة دون نشوئها أساسا. وتتسم العوامل المؤدية إلى الأزمات الإنسانية بالتعقيد ويكمن إيجاد حلول جوهرية لها في تعزيز التنمية والسلام، فضلا عن معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للنزاعات على حد سواء. وإذ نعمل لتلبية الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل بصورة فعالة، يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده الإنمائية بغية مساعدة البلدان النامية على التخفيف من حدة الفقر وتحسين سبل العيش وتوفير التعليم ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا، يجب علينا تعزيز بناء قدرات البلدان النامية لتمكينها من الاستجابة على نحو أفضل للكوارث الطبيعية التي تتسبب في زيادة الخسائر البشرية والعودة إلى الفقر، بل القضاء في لحظة على كل ما أنجزته البلدان أو المناطق على مدى سنوات عديدة في بعض الحالات. وتعاني البلدان النامية من نقص التمويل والقدرات في مجال الإغاثة في حالات الكوارث لا سيما بسبب

نقص التمويل المتاح والافتقار إلى التكنولوجيا والموارد البشرية. ومع مراعاة الظروف الخاصة والاحتياجات الفردية للبلدان المتضررة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد تقديم المساعدة المالية والتقنية وتعزيز بناء القدرات على جميع المستويات بهدف إقامة التآزر وتحسين قدرات إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في البلدان المتضررة.

وتولي الصين أهمية كبيرة لجهود الإغاثة الإنسانية الدولية وتشارك بنشاط فيها. وتمكنا من خلال القنوات الثنائية، فضلا عن المنظمات والوكالات مثل برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، من تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى البلدان المتضررة في التصدي للأزمات الغذائية وجهود إعادة الإعمار بعد الكوارث وتحسين الرعاية الصحية والتغذية لأمهات والأطفال، فضلا عن التصدي لتفشي فيروس إيبولا. في ٢٠١٨، وبعد الأعاصير والفيضانات والزلازل، قدمت الصين المساعدة الإنسانية الطارئة إلى تونغا وبابوا غينيا الجديدة والصومال وكينيا وسري لانكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإندونيسيا دعما لحكوماتهم بالإغاثة في حالات الكوارث وبالمساعدة في التعمير. وخصصت الصين ٦٠٠ مليون ين للمساعدة الغوثية إلى سوريا والأردن ولبنان للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار، علاوة على ١ بليون ين للمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية إلى عدة بلدان في أفريقيا.

وستفي الصين بالتزاماتها بالعمل مع المجتمع الدولي لتلبية احتياجات البلدان المتلقية للمساعدة. وستواصل أيضا مساعدة البلدان النامية الأخرى بأقصى ما تستطيع في الاستجابة للأزمات الإنسانية.

السيد فافري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): يتواصل نمو الاحتياجات الإنسانية في العالم عاماً بعد عام، كما تُبيّن اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩ مرة أخرى. ولا يزال عدد الأشخاص الذين شُرّدوا قسراً، سواء هرباً من العنف أو الكوارث، في تزايد مستمر وهو في سبيله للوصول إلى ٧٠ مليون شخص في هذا العام. وقواعد القانون الدولي الإنساني تُنتهك بشكل روتيني، ويتعرّض السكان المدنيون والعاملون في المجال الإنساني للاعتداء بانتظام. ومؤشرات انعدام الأمن الغذائي في تزايد وخطر المجاعة آخذ في الارتفاع مرة أخرى. وتتزايد صعوبة كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين وتوفير المساعدة والحماية لهم. وفي مواجهة هذه التحديات العديدة، يجب أن يُقدّم المجتمع الدولي استجابة قوية وموحدة، ويجب أن تعبّر مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم عن ذلك بالكامل. وأود أن أسلّط الضوء على ثلاثة نقاط أساسية.

أولاً، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، نودّ أن نؤكد مجدداً أن المساعدة الإنسانية، في جميع السياقات وجميع الظروف، يجب أن تُقدّم وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، من أجل حماية ومساعدة الأشخاص الذين هم بحاجة إليها حقاً.

ثانياً، يمثل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني المقبول عالمياً لحماية جميع ضحايا النزاعات المسلحة وتقديم المساعدة الإنسانية. ومن الضروري كفالة أن يحظى هذا الإطار باحترام جميع الأطراف في جميع الظروف، بما في ذلك في السياقات التي تنشط فيها الجماعات المُصنفة باعتبارها جماعات إرهابية، وكذلك في إعداد وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. والتحديات التي علينا أن نستجيب لها معاً هائلة. ويجب كفالة إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. ولا بد من تعزيز حماية المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يخاطرون بحياتهم لرعاية المرضى والجرحى. ويجب محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، إن مشكلة التشريد القسري الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ أو النزاعات المسلّحة تتطلب التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن تعزيز

السلام وحقوق الإنسان. وينبغي لنا إعداد نُهُج تشمل الوقاية والحماية والقدرة على الصمود. وغالباً، ما يُترك المشردون داخلياً بصفة خاصة خلف الركب وثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة لتوفير الحماية والمساعدة والحيلولة دون حدوث هذا النوع من التشرد.

وبالنظر إلى التحديات الإنسانية الهائلة التي نواجهها حالياً، فإن التقدم المحرز خلال هذا العام فيما يتعلق بهذه القرارات أمر مشجع. ومع ذلك، نشير إلى أن مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم لا تزال قاصرة عمّا تتطلبه الحالة الإنسانية العالمية، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدة الإنسانية والحماية. وأخيرا، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه العميق للأعضاء الذين يسّروا مختلف مشاريع القرارات. لقد عمل الميسرون بجدّ شديد للتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء تجسد الوحدة بين الدول فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية.

السيدة رافيلوفا – بوروفيك (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن الاتحاد الروسي يشارك نشط في مجال التعاون الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونحن نقدّم بانتظام الدعم إلى الوكالات الإنسانية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وننشر فرق الإنقاذ من الخبراء المؤهلين لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

وفي عام ٢٠١٨، تجاوز التمويل المقدّم من روسيا للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمساهمات المباشرة في النداءات الإنسانية ٨٠ مليون دولار. ونحن من الجهات المانحة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وندعم دوره في تنسيق عمل الوكالات والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، نقدّم ١,٥ مليون دولار سنوياً للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي نعتبره أداة عالمية رئيسية في تمويل المساعدة الإنسانية في المراحل الأولى من حالات الطوارئ. وبالنظر إلى تزايد الحاجة للمساعدة في جميع أنحاء العالم، فإننا نؤيد نداء الأمين العام لزيادة رسملة الصندوق إلى بليون دولار.

وفيما يتعلق بجمع الأموال من أجل المساعدة الإنسانية، يجب ألا نغفل الإشارة إلى الأساليب المبتكرة للغاية مثل التمويل القائم على التنبؤات لتخصيص الموارد. وفي سياق المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بهذا الأمر (A/73/L.61)، أتيحت لنا فرصة لتبادل الآراء مع زملائنا بشأن هذا الموضوع والاستماع إلى آراء الخبراء. وقررنا تعزيز هذه الطريقة لتمويل المساعدة الإنسانية ونأمل في أن تتبناها المنظمات الإنسانية في المستقبل القريب. ونتفق مع النداءات التي وجهها عدد من الوفود لمواصلة العمل على زيادة وتنويع الجهات المانحة. ونرحّب بانضمام عدد من الدول العربية إليها ونأمل أن تستمر شراكتها مع المجتمع الإنساني لأمد طويل. ونتابع أيضاً عن كثب تطور التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. ويمكن أن يُسهم ذلك في تدفق أموال إضافية في الأجل الطويل، ولكن في حين أن هذا اتجاه إيجابي بالتأكيد، فإننا نرى أن هذه الاعتمادات ينبغي أن تخدم أهداف ومبادئ دوائر العمل الإنساني وينبغي ألا تكون مرتبطة بتعزيز مفاهيم الأمم المتحدة التي لا تحظى بدعم واسع النطاق.

وما زال علينا تقييم الأثر الذي تُخلّفه الإصلاحات الجارية حالياً في المنظومة الإنمائية على المساعدة الإنسانية. ونرى أن صيغة الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى إعادة التأهيل والتنمية لم تفقد فائدتها، حسبما تعتقد بعض الوفود، حيث أن هذه الصيغة لا تزال أفضل خيار للتخطيط لأعمال هيئات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. والأهم من ذلك، أنها تضمن توزيعاً واضحاً ومفهوماً للولايات وتوفّر ما يسمّى حيزاً إنسانياً يمكّن، على نحو ما نفهم، الوكالات الإنسانية من التقيد دائماً بالمبادئ الإنسانية. وهذا هو السبب في أننا غير مستعدين لدعم المفهوم الذي يُروج له عدد من الشركاء والقائم على وجود صلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام وحقوق الإنسان.

وفي حين أن التفاعل بين هذه المجالات ينبغي تطويره بلا شك، فإننا نرى أن الخلط بينها، مما يؤدي إلى الخلط بين الولايات والمبادئ التوجيهية والموارد، أمر يأتي بنتائج عكسية. ونودّ أن نُذكّر الإدارات التابعة للأمانة العامة والوكالات الإنسانية بأنه لا يوجد اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن مفهوم هذه الصلة، ونطلب إليها أن تراعي ذلك في عملها.

ونود أيضاً أن نُذكّر الأعضاء مرة أخرى بأن المبادئ الإنسانية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ينبغي أن تظل المبادئ التوجيهية لدوائر العمل الإنساني. ونُصرّ على حرمتها وندعو جميع الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية الدولية إلى القيام بعملها بحياد ونزاهة وإلى احترام سيادة الدول، كما ينصّ القرار. ونرى أن الممارسة المتمثلة في استخدام جدول الأعمال الإنساني كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أمر غير مقبول على الإطلاق، وهي نفس رؤيتنا لأية محاولة لربط المساعدة الإنسانية بالعمليات السياسية الداخلية. فهذه الجهود لاإنسانية وغير منصفة لمن يحتاجون إلى المساعدة.

وعلى الرغم من جميع التعقيدات والاختلافات في النهج التي تتبعها الدول فيما يخص المشاكل المتصلة بالاستجابات الإنسانية، يجب أن نعمل من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة. فهناك ١٣٦ مليون شخص بحاجة إلى مساعدتنا بقدر ما هم بحاجة إلى أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق. ولا يمكن أن نحلّ هذه المشكلة المتعددة الأوجه إلا في جو من الثقة والاحترام المتبادلين، دون شقاق.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي عضوا في مجموعة ال ٧٧ والصين، نود بالطبع أن نبدأ بالترحيب باعتماد الجمعية المقبل لمشروع القرار A/73/L.18/Rev.1، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. كما نعرب عن الامتنان للأرجنتين لعرض وتيسير مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين عن لجنة ذوي الخوذ البيض (A/73/L.53)، والذي نفتخر بأن نكون من مقدميه. ونشكر السويد على تيسير مشروع القرار الجامع (A/73/L.61)، الذي نفخر بتقديمه. وأخيرا، نعرب عن امتناننا للنمسا لتيسيرها مشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/73/L.51)، باسم الاتحاد الأوروبي.

ترحب السلفادور بمشاريع القرارات الأربعة هذه، والتي نأمل أن تمكننا من مواصلة بناء استجابة إنسانية فعالة في حالات الكوارث، مع مراعاة جميع جوانب مخاطر الكوارث، بما في ذلك التعرض للتهديدات وخصائصها والضعف في وجهها، والمساءلة في إدارة المخاطر، وأهمية الإعداد لإعادة البناء بشكل أفضل، وحشد الاستثمارات التي تأخذ المخاطر في الحسبان. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن تطبيق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، باعتبارهما من الأدوات الرئيسية في منع وقوع الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

كما نعتقد أن جوانب مثل القدرة على الصمود فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الصحية والتراث الثقافي وأماكن العمل، وتعزيز التعاون الدولي، ووضع سياسات الجهات المانحة وبرامجها التي تأخذ المخاطر في الاعتبار – بما في ذلك القروض والدعم المالي المقدم من المؤسسات المالية الدولية – ينبغي أن تطبيق في إطار المبادئ الواردة في إطار سنداي، ووفقا لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الإشارة الواردة في مشروع القرار الجامع للدعوة إلى العمل والالتزام بمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والأخطار الطبيعية والتدهور البيئي، من بين أمور أخرى، الأمر الذي يفاقم ما يعانيه الناس من فقر وعدم مساواة وضعف، مع الحد من قدرتهم على مواجهة الأزمات الإنسانية.

وننوه بالإشارة إلى الإنجازات الكبيرة التي حققها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي ييسر الاستجابات السريعة لإنقاذ حياة ضحايا الأزمة، ونشدد على أهمية توسيع قاعدة إيرادات دخل الصندوق وتنويعها. وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة الأمين العام إلى زيادة مستوى الصندوق إلى بليون دولار.

لقد تضررت السلفادور ومنطقة أمريكا الوسطى قاطبة من الفيضانات وحالات الجفاف الناجمة عن تغير المناخ وظاهرة إلنينيو، التي من المحتمل بنسبة ٨٠ في المائة، وفقا للتوقعات الرسمية، أن تدخل دورة جديدة في عام ٢٠١٩. ويمكن لهذا أن يخلق حالات طوارئ إنسانية، وتشرد، بل وانعدام الأمن الغذائي وحركات هجرة. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الفقرة ٦٩ من مشروع القرار A/73/L.18/Rev.1، الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومشروع القرار الذي اعتمدته مؤخرا اللجنة الثانية (A/73/538/Add.3) بشأن تقديم استجابة عالمية فعالة للتصدي لآثار ظاهرة إلنينيو. ومع ذلك، نلاحظ أن مشروع القرار الجامع لا يتضمن أي ذكر لهذه الظاهرة وآثارها. ونشجع الجمعية العامة على أن تتابع عن كثب هذه المسألة في مناقشاتها بشأن الوقاية من الكوارث والمساعدة الإنسانية على حد سواء، وأن تستمر في الاعتراف بأثر الكوارث الضيقة النطاق أو البطيئة الحركة التي، في حين لا تحظى باهتمام دولي على نطاق واسع من وسائط الإعلام، يمكن بالفعل أن تلحق ضررا واسع النطاق ولا يمكن إصلاحه بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلداننا.

وينبغي ألا نغفل تسليط الضوء على الفقرة ٦٠ من مشروع القرار الجامع، التي تدعو إلى الإقرار بآثار حالات الطوارئ الإنسانية على المهاجرين ومعالجتها. ونشدد مرة أخرى على اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وندافع عنه، فضلا عن الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب للجوانب الإنسانية لتدفقات الهجرة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والإعراب عن ارتياحنا لنشر اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠١٩ وتقرير البيانات والاتجاهات العالمية في المجال الإنساني لعام ٢٠١٨، الشاملين والقائمين على الأدلة المرجعية والمستندين إلى مصادر المعلومات بشأن الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي. كما نلاحظ نشر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤخرا لتقرير عن الكوارث في العالم لعام ٢٠١٨. ونود أن نشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في التفاوض بشأن مشاريع القرارات الأربعة، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومختلف الكيانات الأخرى والمكاتب التابعة للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام السلفادور بمواصلة مشاركتها في بناء النظام الإنساني العالمي وتحسينه على الدوام، فضلا عن أملنا بتقديم الدعم الدولي لمنظومة الأمم المتحدة في كل من السلفادور والمنطقة، إذا لزم الأمر.

السيد هوغي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء.

وترحب أيرلندا ترحيبا حارا باعتماد الجمعية العامة المقبل لمشاريع القرارات بشأن المسائل الإنسانية. وقد شكلت العملية التي أفضت إلى اتفاقنا عليها فرصة هامة لنا جميعا لنجدد التزامنا برؤية أسلافنا في القرار ١٨٢/٤٦ بشأن ضمان بذل جهود جماعية أكثر فعالية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. وقد كانت هناك بعض اللحظات التي كانت الحاجة فيها لهذه الكفاءة في العمل الإنساني أكثر مما هي الآن. ولا يمكن المبالغة في تقدير حجم التحديات الإنسانية التي تواجه مجتمعنا الدولي.

ومعظم الأزمات التي نواجهها تسببها النزاعات، مما أسفر عن إجبار أكثر من ٦٥ مليون شخص على الفرار من ديارهم وترك ملايين آخرين في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في اليمن. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذا النزاع، واحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود والتدفق الحر للسلع التجارية.

عندما يتم تجاهل التقيد بالقانون الإنساني الدولي واحترام المبادئ الإنسانية أو إهمالهما، يتقلص الحيز المتاح للعمل الإنساني ويموت الناس. ونشعر ببالغ القلق إزاء تزايد صعوبة الظروف التي يعمل فيها العاملون في المجال الإنساني. وقد شهدنا تزايد الأخطار التي تهدد قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على العمل، والشعور بالإفلات من العقاب عند تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتقلص الحيز المدني، واستهداف العاملين في المجال الإنساني. وتقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية التأكد من مساءلة تلك الجهات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني. ونحن اليوم نشيد بأولئك العاملين في مجال تقديم المعونة الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم خلال هذه السنة الماضية، ونحيي جميع العاملين في بعض من أصعب الظروف التي يمكن تصورها، لإيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء العالم. وفي مواجهة هذه التحديات، التي كثيرا ما تكون ذات طبيعة معقدة وطويلة الأمد بصورة كبيرة، فمن واجب المجتمع الدولي العمل معا لمساعدة البلدان التي تعاني من النزاعات، ومحاولة بناء طريق للمصالحة ومنع نشوب النزاعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك تغير المناخ، والتغذية، والفقر، وعدم المساواة، ودعم القانون الإنساني الدولي وتعزيزه.

وأيرلندا ملتزمة بمواجهة هذه التحديات بالشراكة مع الآخرين. وقد تعهدنا بزيادة إنفاقنا على التنمية بمقدار ٠,٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن ملتزمون بضمان أن يكون أكبر قدر ممكن من إنفاقنا في المجال الإنساني غير مخصص ومتعدد السنوات، الأمر الذي يتيح لشركائنا التخطيط بفعالية وتوجيه الموارد إلى المجالات التي تمس فيها الحاجة إليها. كما نؤمن بقوة بالاستجابة المتعددة الأطراف، ونؤيد بشدة عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

إن التحديات التي نواجهها هائلة من حيث الحجم والتعقيد. ومن خلال العمل معا يمكننا أن نأمل في التصدي لها.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن نضيف بعض النقاط بصفتنا الوطنية.

ما من بلد بمأمن من خطر حالات الطوارئ الإنسانية، التي كثيرا ما تنطوي على الموت والتشريد والدمار على نطاق واسع. في عام ٢٠١٩، وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج حوالي ١٣٢ مليون شخص في ٤٢ بلدا في جميع أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الحماية. لذلك تعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل الإنسانية ينبغي أن يكون أحد أهم الأولويات الأساسية للأمم المتحدة. من خلال الاستجابة للكوارث الإنسانية بسرعة وفعالية، تساعد وكالات الأمم المتحدة على استعادة البلدان المتضررة في رسم مسار نحو الانتعاش والنمو والاستقرار. ولكن للأسف ستظل الصراعات هي المحركات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية في ٢٠١٩. إن العديد من الأزمات الإنسانية يطول أمدها بسبب محدودية التقدم المحرز في معالجة أسبابها الجذرية. وفي الواقع، فإن معظم الاحتياجات الإنسانية تحدث في سياق هذه الأزمات. ولذلك، فإننا نعتقد أن الحلول السياسية والصراعات الطويلة الأمد لحفظ السلام يجب أن تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة. إن العديد من الصراعات الحديثة، بما في ذلك استمرار العدوان

الأجنبي ضد بلدي، كثيرا ما يؤججها سعي الدول الأخرى إلى تحقيق مصالحها السياسية الخاصة. ولا يهمها الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع وحافزها للتوصل إلى اتفاق سلام يواصل التقلص.

شاركت أوكرانيا في تقديم جميع مشاريع القرارات الإنسانية التي ستتخذ اليوم، وبلدي يركز بصفة خاصة على هذا الموضوع. النزاع المسلح الذي استمر قرابة خمس سنوات جراء استمرار العدوان الروسي في شرق أوكرانيا قد أسفر عن أزمة إنسانية طويلة الأمد والمعقدة. وتقدر الأمم المتحدة أن نحو ٣,٥ ملايين من الأوكرانيين الضعفاء المتضررين من التوغل الروسي سيصبحون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية خلال السنة القادمة. أكثر من ١,٥ ملايين أوكراني سجلوا بوصفهم مشردين داخليا. فالمنطقة، وفقا للأمم المتحدة، قد أصبحت بالفعل من بين أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم. وهناك أيضا مجموعة كاملة من التهديدات التي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في المنطقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية الحيوية. إن استمر العدوان الروسي، يمكن أن يؤدي أيضا إلى كارثة بيئية وإنسانية، لذلك فإن وقف الأعمال العدائية لا يزال أمرا أساسيا لتمكين الاستجابة الإنسانية الفعالة وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

إن حكومة أوكرانيا تواصل جهودها الرامية إلى التخفيف من معاناة المواطنين الأوكرانيين المتضررين من العدوان الروسي، ولا سيما الأشخاص المشردون داخليا. ونركز حاليا على معالجة المسائل المنهجية الرئيسية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي وتكيف الأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن دراسة أفضل الممارسات من أجل إدماجهم في المجتمعات المضيفة. وفي ذلك السياق، أقر مجلس الوزراء الأوكراني برنامجا حكوميا للتعافي وبناء السلام في المناطق الشرقية في أوكرانيا هدفه الرئيسي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المعنية وتعزيز قدراتها واستقرارها الاجتماعي. وطورنا منصة إلكترونية حديثة ومبتكرة للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لتيسير الرصد التشغيلي للمشاريع الرامية إلى استعادة البنية التحتية وتنمية ودعم المجتمعات المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وستمكن السلطات من التصدي بسرعة للتحديات والمشاكل التي يعاني منها السكان في شرق أوكرانيا وتيسر المساعدة المقدمة من المنظمات الإنسانية الدولية. تقوم حكومة أوكرانيا أيضا بتنسيق برامج إزالة الألغام وتنفيذ مشاريع إزالة الألغام لأغراض إنسانية التي يسترشد بها المواطنون الذين يعيشون في المناطق القريبة من خط التماس بشأن أنشطة إزالة الألغام وقواعد السلوك في الحالات التي تنطوي على المتفجرات وكذلك تقديم المساعدات الأخرى.

وتشعر أوكرانيا بالامتنان على المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الملايين من الناس المحتاجين. ونشكر مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى والشركاء الثنائيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج واليابان وإستونيا وبلدان عديدة أخرى وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية الأخرى على مواصلة دعمها الحيوي إلى أوكرانيا. ونود على وجه الخصوص أن نعرب عن امتناننا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحراز تقدم في خطط الاستجابة الإنسانية، التي ستتيح آفاقا للتخطيط لمدة سنتين للمرة الأولى. ويحدونا الأمل في أن يلبي هذا النهج الاحتياجات الإنسانية الملحة للفئات الأكثر ضعفا، ويجعل من الممكن الحد من عددهم بالتركيز على بناء القدرة على الصمود.

ولاستكمال تلك الجهود، أطلق رئيس أوكرانيا السيد بوروشينكو مبادرة لحشد المساعدة الإنسانية الدولية من خلال إنشاء البلدان الأوروبية لمراكز الرعاية لمدن وقرى محددة متضررة

من النزاع. والهدف من ذلك هو تعزيز ودعم إعادة تعميرها وإعادة تأهيلها، وندعو شركاءنا لتعزيز وتبني هذه المبادرة. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لعدوان روسيا مؤخرا في بحر أزوف، اضطرت أوكرانيا إلى تكثيف جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للحالة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الأوكرانية المحيطة ببحر أزوف. ونقدر كثيرا المساعدة الدولية في هذا المجال كذلك، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة في المشاريع الملموسة التي نشترك فيها بالفعل مع شركائنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أنه لا يمكن أن تحل أي معونة إنسانية الحلول السياسية والإنمائية الطويلة الأجل والتي تعد بالغة الأهمية للسكان في الأزمات.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يواجه العالم اتجاها تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية، سواء من حيث التمويل اللازم لمعالجتها والسكان المتضررين. اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩ التي نشرت مؤخرا، على سبيل المثال، تشرح بالتفصيل الأعداد المتزايدة للأشخاص المشردين بسبب النزاع وارتفاع التكلفة البشرية للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وزيادة انعدام الأمن الغذائي وأن الأزمات الإنسانية تتسبب في ضرر المزيد من الأشخاص لفترات أطول. وكما قلت في حزيران/يونيه خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المساعدة الحسنة التوقيت ضرورية أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا تلبية الاحتياجات الإنسانية المعقدة. في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.3 وما بعده)، ذكر رئيس الوزراء آبي أن اليابان ستقدم حزمة مساعدات بنحو ٢,٨ بليون دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ في المساعدات الإنسانية ومساعدات الاعتماد على الذات إلى اللاجئين والمهاجرين ومساعدة للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن إسهامنا قد تجاوز بالفعل ذلك الهدف.

إذ نواجه تحديات الأزمات الإنسانية المتنامية والمتزايدة التعقيد، نعتقد اعتقادا راسخا أنه من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية بصورة فعالة على أرض الواقع من المهم استخدام المساعدات على نحو يتسم بالكفاءة. وترى اليابان أن النهج المشترك الذي تمثله علاقة الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام هام في ذلك الصدد، ونأمل أن نرى المزيد من الأمثلة على الممارسات الجيدة في ذلك المجال التي نعتقد أنها أساسية لتوسيع نطاق الدعم لهذا النهج وتعزيز تنفيذه.

وأهيب بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تضاعف جهودها لتفعيل هذه الصلة على الصعيد العملي.

فيما يتعلق بمسألة الكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تتسبب بأزمات إنسانية وتفاقم حالات الصراع، تولي اليابان أهمية خاصة للحد من مخاطر الكوارث. وأرحب بالإشارات الواردة في بعض مشاريع القرارات التي عرضت اليوم إلى أهمية تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠، وأريد التشديد على أهمية إدماج منظور الحد من مخاطر الكوارث في جهود المساعدة الإنسانية من أجل منع وقوع أخطار ناجمة عن كوارث جديدة والحد من المخاطر القائمة.

أخيرا، أود أن أبلغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن اليابان ستستضيف في أب/أغسطس ٢٠١٩ مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية، في يوكوهاما. ونطلب تعاون المجتمع الدولي في تعزيز الدعم المقدم إلى أفريقيا بغية الحد من مواطن ضعفها وزيادة تعزيز قدرتها على الصمود ليتسنى لها تعزيز تنميتها.

في الختام، أود أن اشدد مرة أخرى على أن اليابان تود أن تواصل تعزيز عملها بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الإنسانية على في الميدان واتباع نُهج فعالة لتحقيق النتائج وإحداث تأثير لدى الناس المحتاجين،

وجعل الإجراءات الأمنية الإنسانية في صميم استجابتنا عند قيامنا بذلك.

السيدة ميلفال (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن حجم وتعقد الأزمات الإنسانية الحالية غير مسبوقين، ولذلك يجب علينا أن نعمل على مضاعفة جهودنا الجماعية على عدة جبهات. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون الدولي، وتعضيد الشراكات التي ستقدم حلولا أكثر استدامة للملايين من الناس المتضررين من الأزمات الإنسانية. إن إقامة شراكات أقوى بين المجتمعات المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمجتمع المدني في غاية الأهمية لتحقيق استجابة أكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة. ويجب أن تكون مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم تعبيرا عن تلك الشراكات واستجابة موحدة. اسمحوا لي أن أشدد على أربع نقاط ذات أهمية خاصة.

أولا، يتزايد تحديد الأزمات الإنسانية بأزمات الحماية وإمكانية الوصول. وكثيرا ما تتجاهل أطراف الصراعات القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية. لقد أصبحت الهجمات على المرافق الصحية والمدارس شائعة بشكل مروع. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين هذه الهجمات إدانة فقاطعة، وأن يتخذ تدابير فعاله ضدها. ويجب أن نفي بمسؤوليتنا عن حماية الأطفال من الصراعات المسلحة، بما في ذلك عن طريق حماية المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين من الهجمات.

ثانيا، يجب أن نكفل احترام سلامة النساء والأطفال وحقوقهم الإنسانية. وينبغي أن يكون ذلك بعدا أساسيا من أبعاد الاستجابات الإنسانية ومن بين الأولويات. وينبغي أن نعزز مشاركة المرأة والمنظمات النسائية وأن نكثف الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنس القائم على نوع الجنس.

ثالثا، يجب أن نضاعف جهودنا للتصدي للتشرد القسري والحد منه. ومع إبرام الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تمر الاستجابة الدولية للاجئين بمرحلة إنعاش رئيسية. بيد أن المشردين داخليا لم يتلقوا حتى الآن نفس المستوى من الاهتمام، رغم أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الحاجة إلى توفير المساعدة الإنسانية والحماية لهم أخذة في الازدياد. وينبغي أن تكون استراتيجيات الحلول الخاصة للمشردين داخليا، بما في ذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة برمتها في عام ٢٠١٩ وما بعده.

أخيرا، يجب أن نواصل زيادة فعالية المساعدة الإنسانية وأن نضع الناس في صميم استجابتنا. في وقت سابق من هذا العام، قدمت النرويج استراتيجيتها الإنسانية الجديدة التي ستشكل أساس سياستنا الإنسانية ودعمنا المالي في السنوات المقبلة. ويشمل التمويل الأكثر مرونة والالتزامات المتعددة السنوات للتمكين من الاستجابة الإنسانية التي يمكن التنبؤ بها، والتكيف وفعالية التكلفة. إننا نصير قوي لصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، والصناديق الإنسانية المشتركة التي ترتكز على أساس قُطري. وسيواجه النظام الإنساني تحديات هائلة في السنوات المقبلة في سياق الأزمات المتفاقمة والطويلة الأمد ونقص التمويل. ونحن عازمون على العمل معا لمواجهه تلك التحديات.

أود أن أنهي بياني بالإعراب عن تقديرنا الشديد وامتناننا العميق لميسري مشاريع القرارات المختلفة، الذين استثمروا الوقت والطاقة، وجمعوا الدول الأعضاء معا لتقديم استجابة معززة وموحدة.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عامين، عندما أدلت نيوزيلندا آخر مرة ببيان أثناء مناقشة الجمعية العامة للمسائل الإنسانية (انظر A/71/PV.6)، كنا نشعر بالأسف لارتفاع حدة الاحتياجات الإنسانية في العالم، وتداعيات الصراع في سوريا على المدنيين، والانتهاكات الصارخة التي نشهدها للقانون الإنساني الدولي. ومن المؤسف انه في عام

٢٠١٨ لم يحدث تغير يُذكر. وقد زادت الاحتياجات الإنسانية في العالم أكثر من أي وقت مضى، ولا تزال تلك الاحتياجات مدفوعة بعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لمنع نشوب الصراعات المسلحة وإنهائها واحترام قواعد الحرب التي تهدف صراحة إلى الحد من المعاناة الإنسانية.

إن التكلفة البشرية التي فرضتها الصراعات المسلحة في عام ٢٠١٨ تبعث على القلق العميق. وحقيقة أنه يوجد ١٤ مليون شخص على شفا المجاعة في بلد بمفرده ينبغي أن تحفزنا جميعا بشدة هنا على السعي جاهدين إلى الحفاظ على كرامة الإنسان، وإيجاد حلول سياسية للصراع، والالتزام بإحلال السلام الدائم والشامل. ونشهد حاليا في مختلف الصراعات المسلحة الأخيرة والمستمرة الآثار المدمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب دائما اتخاذ تدابير لتفادي إلحاق أضرار عرضية بالمدنيين، أو على أضعف الإيمان التقليل منها. وإذا تعذر التخفيف بما فيه الكفاية من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون، فلا بد من تحاشي استخدام هذه الأسلحة في المدن والبلدات.

ما فتئت نيوزيلندا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تجاهل الحماية التي يتمتع بها، من الناحية القانونية، موظفو المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي. وندين بشده جميع أعمال العنف والهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن شن الهجمات على المستشفيات والمرافق الصحية.

وبينما لا يزال الصراع المسلح والعنف السبب في الاحتياجات الإنسانية العالمية، فإن تغير المناخ يتحول بسرعة أيضا إلى قضية إنسانية. ونيوزيلندا، بوصفها دولة جزرية تقع في المحيط الهادئ، تدرك تماما مخاطر تغير المناخ. وتشعر منطقة المحيط الهادئ بآثار تغير المناخ في الوقت الراهن، ابتداء من ارتفاع البحار إلى زيادة حدة وتواتر الظواهر الجوية القاسية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف. ولا ينبغي أن تقاس إنسانيتنا فقط بالكيفية التي نستجيب بها لأثار تغير المناخ، ولكن بمدى الجدية التي نعالج بها أسبابه الجذرية. ولهذا السبب لا تزال نيوزيلندا تدافع عن أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي يهدف إلى تمكين العالم من أن يصبح خاليا من الكربون في النصف الثاني من هذا القرن.

من المهم بصورة متزايدة كفالة التمسك بالحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في السياقات الإنسانية استنادا إلى مشروع القرار الإنساني الشامل لهذا العام (A/73/L.61). جميع الناس، بمن فيهم الأشخاص في الأوساط الإنسانية، لهم الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. ويجب أن تكون الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية متاحة منذ بداية الأزمة. ستدافع نيوزيلندا دائما بقوة عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، لأنه بدون ذلك لا يمكن ببساطة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يسرنا أن الشمول الإنساني يشير إلى أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار الإنساني. ونود على وجه الخصوص أن نسلط الضوء على دور النساء والشباب ذوي الإعاقة وأهمية تعزيز فرص ممارستهم للقيادة والقدرة على صنع القرارات.

ونحن نتجه صوب عام ٢٠١٩، فإن التوقعات المتعلقة بالحالة الإنسانية على الصعيد العالمي مثيرة للقلق، مع ارتفاع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة. يجب أن تواصل المنظومة الإنسانية التكيف للحفاظ على فعاليتها وتعزيز كفاءتها. إن المتضررين من النزاعات والكوارث يتطلعون إلينا للوفاء بشكل جماعي بالتزامنا المشترك تجاه البشرية والسلام المستدام.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): نلتقي في كل عام لنؤكد مجددا على التزاماتنا الإنسانية والأخلاقية والقانونية

في تقديم المساعدات الإنسانية الصرفة لكافة المحتاجين دونما تمييز أو تسييس أو ابتزاز، وذلك وفقا للمبادئ الإنسانية التي نؤمن بها جميعا. وفي هذا السياق أود أن أؤكد مجددا على التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بموقفها المبدئي والثابت في تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز، على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، التي أرساها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية، ودور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، ومبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

إن ما نشهده من بعض حكومات الدول المتبنية لمشاريع القرارات الإنسانية، ومن بعض المسؤولين عن عمليات تنسيق المساعدات الإنسانية، وفي مقدمتهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من انشغالهم بتسييس العمل الإنساني، والتغطية بشكل مخجل على الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى استغلالها للقرارات الإنسانية لإشباع أجنداتها التدخلية في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك تجاهل هذه الدول لبعض الصعوبات التي يعاني منها العمل الإنساني، ومنها تراجع تمويل أنشطة الأمم المتحدة، كل ذلك يؤدي إلى إفراغ العمل الإنساني من مضمونه، ويدفعنا للقول بأن الحل الوحيد لأي أزمة إنسانية يكمن، أولا وقبل أي شيء آخر، في معالجة أسبابها الحقيقية وجذورها وتداعياتها دونما تسيس أو انتقائية.

وفي ضوء ذلك، اسمحوا لي بالإدلاء بالملاحظات التالية:

أولا، الاحتلال الأجنبي. إن إمعان بعض وفود الدول في عدم تضمين مشروع قرار تنسيق المساعدة الإنسانية (A/73/L.61) إشارة إلى الاحتلال الأجنبي، كأحد الحالات التي تستوجب تقديم المساعدة الإنسانية، يعري الدوافع غير الأخلاقية الكامنة وراء مناورات تلك الوفود، ويجعل هذا القرار غير شامل أو متوازن، وبالتالي لا يغطي مشاغل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لذلك وجدنا أنه من المفيد تذكير الجميع بأن فلسطين والجولان السوري المحتل، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ما تزال ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسبب بين الحين والأخر بأزمات إنسانية فيها.

ثانيا، مكافحة الإرهاب. إن تضمين مشروع قرار تنسيق المساعدات الإنسانية (A/73/L.61) إشارة إلى الأعمال الإرهابية كأحد الأسباب الرئيسية للأزمات الإنسانية، وإدانة هذه الأعمال في قرار سلامة وأمن العاملين (١٢٩/٧١)، وبعد تجاهل هذه الحقيقة لسنين طويلة، يعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث أقرت تلك الدول أخيرا بأن العنف والفقر والكوارث ليست الأسباب الوحيدة التي تؤدي إلى التهجير والنزوح والأزمات الإنسانية، وإنما هناك عامل أساسي يؤدي إلى كل ذلك وهو الإرهاب. ورغم أهمية هذه الخطوة إلا أنها تبقى غير كافية، وذلك بسبب تعمد بعض تلك الدول، إنكار أن الإرهاب هو السبب الرئيسي للأزمات الإنسانية، سواء أكانت في بلدي سورية أو في بلدان أخرى في المنطقة وخارجها. وخير دليل على ذلك ما يشهده العالم من هستيريا إرهابية تقتل المدنيين الأبرياء في كل بقاع العالم، الأمر الذي طالما عبرنا عن إدانتنا الشديدة له، وحذرنا من تبعاته منذ زمن بعيد.

وفي السياق نفسه، يؤكد وفد بلدي مرة أخرى، على أن الإرهاب هو السبب الرئيسي لمعاناة الشعب السوري وخاصة الأطفال والنساء، وأن مكافحته تتطلب حتما التعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، التي تحارب الإرهاب نيابة عن العالم بالتعاون مع حلفائها. لذلك فإننا نطالب الأمم المتحدة بالضغط على الدول الأعضاء المعروفة والداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلدي، لوقف رعايتها ودعمها لهذه المجموعات، لا سيما داعش وجبهة النصرة وغيرها من المجموعات الإرهابية، المصنفة إرهابية وفقا لتصنيف مجلس الأمن. تلك المجموعات، التي كانت وما زالت المستفيد الأكبر من تقديم

المساعدة الإنسانية عبر ما يسمى آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، تلك الآلية المسيسة وغير الشرعية والتي أثبتت فشلها وعدم فعاليتها. كما أنها تشكل تجاوزا فاضحا على السيادة وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، الآثار الجسيمة التي سببتها التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب. لقد دأبت الأمم المتحدة على رفض وإدانة فرض التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب، نظرا لعدم شرعيتها، ولآثارها الكارثية على اقتصاد الدول ورفاهية الشعوب. والجميع يعلم بأن الأمين العام للأمم المتحدة يصدر تقريرا سنويا حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدابير، كما أن هناك قرارات توافقية تصدر سنويا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تدين بشكل واضح فرض هذه التدابير، وهناك أيضا مقرر خاص معني بهذا الأمر، يتابع عن كثب الأثر السلبي لهذه التدابير، ويعلم الدول الأعضاء بعدم قانونية أو مشروعية فرضها خارج إطار مجلس الأمن. إلا أن حكومات بعض الدول، ما تزال للأسف، تتجاهل هذه الحقائق وترفض تضمين القرارات الإنسانية أي إشارة للأثر السلبي لهذه التدابير على تقديم المساعدات الإنسانية. وبالنسبة لبلدي سورية، ولدول أخرى كثيرة، ما تزال هذه التدابير مفروضة عليها خارج إطار الأمم المتحدة، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما، وإلى يومنا هذا، وذلك على الرغم من النداءات والمطالبات الدولية المتكررة بضرورة إنهائها فورا، نظرا لتأثيرها الكارثي على الاقتصاد السوري، وعلى معيشة السوريين، وتسببها في هجرة مئات الآلاف منهم من وطنهم، بالإضافة لعرقلتها تنفيذ خطط الاستجابة الصحية والإنسانية في سورية. الأمر الذي يتناقض ويتعارض، بلا شك، مع ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، ومع الشعار النبيل لأهداف التنمية المستدامة، الذي نعمل جميعا على تحقيقه. ويشكل عدوانا موصوفا على رفاهية الشعب السوري وحقه في العيش الرغيد.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي" أصدرت الأمم المتحدة "اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة" لعام ٢٠١٩.

وتثير الحقائق بشأن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم القلق. حيث سيحتاج أكثر من ١٣٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية في العام المقبل. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى ٢٢ بليون دولار على الأقل لتلبية أبسط احتياجات السكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال النزاع هو المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية. والعنف الذي طال أمده سيجبر الناس على الفرار من ديارهم ويحرمهم من الحصول على الغذاء الكافي ويجردهم من وسائل كسب العيش. ويشمل ذلك الحالات التي لا تقوم فيها الحكومات إطلاق بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية حقوق مواطنيها ورفاههم، وتنتهك تلك المسؤولية بشكل منهجي. كما يتزايد انعدام الأمن الغذائي، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لدرجة تبلغ مستوى الأزمات من ٨٠ مليون إلى ١٢٤ مليون شخص في عامين فقط.

وفي مواجهة هذه الحاجة الماسة، تفخر الولايات المتحدة بكونها رائدة عالمية في مجال المساعدات الإنسانية. وخلال السنة المالية ٢٠١٨، ظلت الولايات المتحدة أكبر مانح في مجال المساعدات الإنسانية في العالم، حيث قدمت أكثر من ٨ بلايين دولار في صورة مساعدات إنسانية على مستوى العالم. وبينما لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل العمل الإنساني، فإننا نشعر بالاطمئنان لقيام دول مانحة أخرى بزيادة مساهماتها. وسيصبح عام ٢٠١٨ أحد الأعوام التي تشهد تمويلا قياسيا للأعمال الإنسانية، ونشيد بروح تقاسم الأعباء وحقيقته الواقعة.

وبالإضافة إلى الموارد المالية البالغة الأهمية، يجب أن نواصل تنسيق جهودنا عبر ركائز عملنا الإنساني والإنمائي والسياسي والأمني. وبالاعتماد على مدى وصولنا ونفوذنا وخبراتنا

المتخصصة، فإننا نعمل في شراكة لصياغة استراتيجيات فعالة لحل المشاكل والدعوة على أعلى مستوى لدعم عمليات الاستجابة الميدانية، وكذلك للتعريف باحتياجات النازحين وإسماع صوتهم. ويشمل ذلك الجهد مسؤوليتنا في الضغط على الحكومات وأطراف النزاع للوفاء بالالتزامات الأخرى المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك أيضا عملنا الذي نقوم به منذ أمد طويل، والمتمثل في إبقاء الآثار الإنسانية للأزمات، كما هو الحال في اليمن وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن بشكل ثابت، وضمان أن نظل صوتا لأولئك المنسيين في كثير من الأحيان.

وفي هذا السياق، يمكن وينبغي للجمعية العامة، من خلال مشاريع القرارات هذه، أن تبعث برسالة هامة تظهر قلقها وتضامنها إلى الأشخاص الشجعان الكثيرين الذين يخاطرون بحياتهم لإيصال المساعدة الإنسانية للملايين في جميع أنحاء العالم الذين يعانون بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وغيرها من الأزمات. وفي السنوات الأخيرة، سقط الكثير جدا من الضحايا والوفيات في صفوف العاملين في المجال الإنساني الذين كانوا يعملون للوصول إلى المحتاجين. ونحن ممتنون لهم على خدمتهم وعطفهم، وفي بعض الحالات، على تضحيتهم بأنفسهم. كما ندعو الدول الأعضاء وأطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حق المدنيين في المساعدة، واتخاذ جميع الإجراءات لاحترام حياد المنظمات الإنسانية واستقلالها التشغيلي.

إن مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم (A/73/L.18/Rev.1 و A/73/L.51 و A/73/L.53 و A/73/L.61) تعيد التأكيد على المهمة الحيوية للأمم المتحدة فيما يخص تلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وهي تسلط الضوء على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الأخرى لمساعدة المحتاجين بشكل أفضل ولضمان التوسع في توزيع الموارد الشحيحة إلى أقصى حد ممكن. وتوضح مشاريع القرارات أيضا كيف يمكن للدول الأعضاء تحسين دعمها لعمل دوائر العمل الإنساني المنقذ للحياة بشكل أكثر فعالية، وتعيد التأكيد على أهمية القوانين والمعايير الدولية التي يُقصد بها حماية المتضررين من النزاعات والكوارث.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالوقوف إلى جانب الناس في أوقات الحاجة القصوى، سواء كانوا يعانون بسبب النزاع، كما هو الحال في سورية، أو من أجل البقاء على قيد الحياة والتعافي من آثار الكوارث الطبيعية. وتعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي كفالة المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية، للنساء. والولايات المتحدة ليست أكبر مانح في مجال العمل الإنساني في العالم فحسب، بل إنها أكبر مانح في العالم للمساعدات الثنائية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة الطوعي. ونعتقد أن حصول المرأة على الرعاية الصحية في حالات الطوارئ الإنسانية، ينقذ الأرواح وينبغي أن يكون متاحا منذ بداية حالات الطوارئ هذه، كلما أمكن ذلك. كما نعتقد أنه لا ينبغي أن يشمل الإجهاض أو تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. ولذلك، ومن أجل معالجة هذا الشاغل، اقترحنا تعديلا للفقرة ٥٩ من منطوق مشروع القرار A/73/L.18/Rev.1، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. وبالمثل، في مشروع القرار A/73/L.61، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، اقترح وفد بلدي إجراء تعديلات على الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من المنطوق. وترد التعديلات في الوثيقتين A/73./L.64 و A/73/L.65، على التوالي.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بدورها المتعدد الجوانب بوصفها دولة رائدة في مجال الدبلوماسية الإنسانية والعمل الإنساني في جميع أنحاء العالم. وسنواصل السعي إلى

تحسين التنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية بكفاءة للملايين الذين هم بحاجة إلى الإغاثة في جميع أنحاء العالم بسبب النزاع والمآسي الأخرى.

السيد رحمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تعلق بنغلاديش أهمية كبيرة على المساعدات الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وتظل داعمة للجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في بناء مجتمعات ودول قادرة على الصمود من أجل الاستجابة للتحديات الإنسانية. والواقع أن القرار ١٨٢/٤٦ لا يزال يمثل حجر الزاوية في جميع هذه الجهود. وتشكل المشاركة البناءة والدور التنسيقي للحكومات الوطنية أمرين أساسيين من أجل تيسير تقديم المساعدات الإنسانية الدولية.

وينبغي أن تلتزم المساعدة الإنسانية الدولية بالمبادئ الشاملة والأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. كما نؤكد الحاجة إلى تحسين الاتساق والتنسيق بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في تعزيز روح العمل المشترك تجاه إنسانية واحدة. ويجب تجنب التسييس غير المبرر للقضايا الإنسانية، وبالتالي وضع عوائق أمام تقديم المساعدة المنقذة للحياة عندما تكون ثمة حاجة ماسة إليها. وينبغي أن تكون الاستجابات الإنسانية قابلة للتنبؤ وأن تتم بشكل أسرع وفي الوقت المناسب وبفعالية أكبر.

وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة، ارتفاع الطلب المستمر على الإغاثة الإنسانية والمساعدة في جميع أنحاء العالم. وهناك ١٣٥ مليون شخص بحاجة للمساعدة والأمر يقتضي جمع مبلغ ٢٣,٥ بليون دولار. وبسبب التزامنا السياسي بتحقيق ما فيه خير العالم، فإن بنغلاديش تزيد بشكل كبير مساهمتها المتواضعة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

ونعتقد أن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة الشاملة لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة يمكن أن يشكل حلاً فعالاً للعديد من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتشريد القسري. ويحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في أنشطة التنمية والاضطلاع بها مع التركيز على بناء القدرة على الصمود وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية في نهاية المطاف. ومن الضروري ضمان تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لإتاحة الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. ويلزم أن نعالج بطريقة كلية الأسباب الجذرية الأساسية التي تؤثر تأثيرا سلبيا على فعالية المساعدة الإنسانية. وهناك حاجة إلى ممارسة سلطة تقديرية في تخصيص الدعم المالي للعمل الإنساني والإنمائي دون المساس بأولويات كل منهما.

وتدرك بنغلاديش أهمية الانتقال من الاستجابة للطوارئ إلى التأهب وبناء القدرة على التكيف. ومع المراعاة الكاملة للظروف الوطنية والاحتياجات الفعلية الميدانية، ينبغي للمجتمع الدولي إنشاء آليات لتوفير دعم تمويلي معزز ومستدام ومرن ومتعدد السنوات وما يتصل به من خبرات وتكنولوجيات ومنتجات. كما نقر بمحورية دور المرأة بوصفها من المستجيبين الأوائل وبضرورة مواصلة تعزيز وضع سياسات مراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها.

ربما تكون الجمعية على علم بأزمة الروهينغيا الإنسانية، وهي إحدى أسرع الأزمات من نوعها تصاعدا. وتتحمل بنغلاديش تبعاتها، مما يعني أننا نؤوي الآن ما يقرب من ١,١ مليون شخص من الروهينغيا النازحين قسراً والذين فروا إلى أراضينا من ولاية راخين في ميانمار.

ونبذل قصارى جهدنا، في إطار قدرتنا المحدودة، لتزويدهم بالدعم الإنساني، ولكن ذلك لا يكفي. ونقدر دعم الآليات الإنسانية الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المعنية، للتصدي للاحتياجات الشديدة للروهينغيا. كما نحثها على أن تبادر إلى تقاسم العبء والمسؤولية. كما أن إيصال المساعدات

الإنسانية من دون عوائق إلى ولاية راخين سيكون أمراً بالغ الأهمية.

ويظل يساور بنغلاديش القلق إزاء منع وصول المساعدات الإنسانية في العديد من حالات النزاع. إننا ندين الهجمات المسلحة العشوائية على العاملين في المجال الإنساني وعلى القوافل الإنسانية وعلى الموظفين الطبيين وأفراد حفظ السلام والهياكل الأساسية المدنية الضرورية للعمليات الإنسانية. ونحث جميع الأطراف في النزاعات على الامتناع عن هذه الهجمات وعمليات الحصار ووضع العراقيل. ونشدد كذلك على أهمية المعلومات القائمة على الأدلة لضمان النزاهة والمساءلة في حال الإبلاغ عن أي أعمال عنف. وقد أحطنا علما مع التقدير بالتحسينات التي أدخلت على النظام الإنساني للأمم المتحدة لمعالجة العنف الجنسي والجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية.

لا تزال بنغلاديش تستثمر بشكل كبير، باعتبارها بلدا عرضة لآثار تغير المناخ والكوارث، في الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة، استنادا إلى الدروس المستفادة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية. وقد بذلنا جهودا، تمشيا مع التزامنا بتشاطر خبراتنا وابتكاراتنا المحلية مع الآخرين الذين يمرون بظروف مماثلة، للوقوف إلى جانب الشعوب المتضررة من الكوارث في البلدان المجاورة، في الآونة الأخيرة.

وقد أنشأت حكومة بنغلاديش لجنة وطنية معنية بالقانون الإنساني الدولي لكفالة المزيد من النشر والتوعية في أوساط شعبنا، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وما زلنا ملتزمين، على الصعيد الدولي، بالنهوض بالدعوة إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ، ولا سيما في السياقات العابرة للحدود. وترأس بنغلاديش، في الوقت الراهن، المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، التي كانت تعرف سابقا باسم مبادرة نانسن. ونتطلع إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات المعنية الأخرى في تعزيز الحوار بشأن تلك المسألة الناشئة.

وختاما، نشكر جميع الميسرين على عملهم الدؤوب بشأن مشاريع القرارات A/73/L.18/Rev.1 و A/73/L.51 و A/73/L.53 و A/73/L.61، التي يسر وفد بلدي أن يؤيدها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذات السيادة المستقلة.

السيد دي روجاس (نظام مالطة ذات السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب نظام مالطة ذات السيادة المستقلة عن امتنانه لفرصة أخذ الكلمة اليوم. إننا نقدر، باعتبارنا منظمة إنسانية عمرها ٩٠٠ سنة ولها مشاريع في ١٢٠ بلدا وملتزمة باحترام الكرامة الإنسانية والاهتمام بأكثر الفئات ضعفا، مناسبة المشاركة في تقديم الشكر إلى جميع الذين يساعدون، يوميا وفي كل أنحاء العالم، الجرحى والمرضى والمعوزين والمهمشين والمنسيين، ومناصرتهم. وأود كذلك أن أهنئ الجمعية العامة على اختتام المناقشات بشأن مشاريع القرارات الإنسانية لهذا العام (A/73/L.18/Rev.1 و A/73/L.51 و A/73/L.53 و A/73/L.61). إنه لإنجاز عظيم أن يتزايد وضع الاختلافات جانبا، عاما بعد عام، نظرا إلى معاناة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم.

وقد أظهر لنا هذا العام بصفة خاصة مرة أخرى إلى أي مدى تمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية اللازمة. فاللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩ والبيانات والاتجاهات الإنسانية العالمية لعام ٢٠١٨، التي جمعها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تبين بوضوح أن الأزمات الإنسانية ظلت تتزايد من حيث العدد والمدة. فقد تضاعف عددها تقريبا، فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٧، وهي الآن تستمر سبع سنوات أو أكثر في المتوسط. وعلى الرغم من المكاسب الإنمائية العالمية، فإن شخصا واحدا من كل ٧٠ شخصا في جميع أرجاء العالم، عالق في أزمة من الأزمات وبحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وفي العام المقبل، ستظل الاحتياجات الإنسانية مرتفعة للغاية، إذ

سيحتاج ١٣٢ مليون نسمة في ٤٢ بلدا في جميع أنحاء العالم إلى المساعدة والحماية، كما ذكر بالفعل الكثير من المتكلمين قبلي. وفي ضوء التزايد المقلق في تلك الأعداد، ينبغي لنا ألا نتوانى في جهودنا الرامية إلى تعزيز موثوقية التعاون والالتزام الطويل الأجل والمصداقية والمساءلة في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية.

ولا يمكن المبالغة في تكرار أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي يجب أن تتوقف. فقد هوجم، في هذه السنة وحدها، ٧٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية ودمرت ٢٣٠ من المرافق الصحية أو أصيبت بأضرار. إن قدرة كيانات من شاكلة نظام مالطة على تقديم مساعدة إنسانية محايدة ونزيهة وغير سياسية بشكل فعال تعتمد أساسا على سلامة وأمن الأفراد الذين يسعون إلى مساعدتهم. والهجمات المتعمدة على المستشفيات والمدارس وسلاسل الإمدادات الإنسانية والجرائم المماثلة تبعث على القلق الشديد وهي، ببساطة، غير مقبولة. ولا تقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى الوصول السريع وبلا عوائق إلى السكان المحتاجين. وقد أثلج صدورنا أن نرى أن عددا كبيرا من الدول واصلت، في مفاوضات هذا العام، الحث على إجراء تحسينات في ذلك الشأن.

وبالمثل، يسرنا أن نرى أن المجتمع الدولي بدأ حوارا بشأن كيفية إمكانية تأثير تدابير مكافحة الإرهاب، أحيانا بصورة سلبية، على تقديم المعونة الإنسانية. ونحث الجميع على كفالة أن لا تؤدي هذه السياسات إلى آثار سلبية غير مرغوب فيها، بالتقييد غير المسوغ لإمكانية الوصول إلى بعض المناطق أو حتى بتجريم أنشطة وموظفي المساعدة الطبية والإنسانية، على سبيل المثال.

إننا جميعا هنا في الأمم المتحدة نتميز كثيرا بعيش حياتنا اليومية في سلام وأمن نسبيين، على الرغم من أننا يجب أن نتحد في الاعتراف بتواضع بأن ما يفصلنا عن أكثر من ١٣٠ مليون شخص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بالفعل ليس كثيرا. فيمكن للنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية أو تغير المناخ أن تجعلنا منهم في أي وقت من الأوقات. لذلك يتعين علينا ألا نكل في جهودنا الرامية إلى تحسين الأطر القانونية والمناخ السياسي وتطبيق القانون الإنساني الدولي بروح حقيقية من التعاون والتضامن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد ماردیني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): للدول سجل قوي في العمل معا بروح تعددية الأطراف في المجال الإنساني. وقد اجتمعت الدول، هذا الشهر، في الاتحاد الروسي بمناسبة الذكرى السنوية ال ١٥٠ لإعلان سان بطرسبرغ الهادف إلى حظر استعمال مقذوفات معينة وقت الحرب. ونحتفل، العام المقبل، بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وقد تم التفاوض بشأن القواعد الإنسانية لاتفاقيات عام ١٩٤٩ الأربع على أساس تجربة الناس في النزاعات المسلحة كمقاتلين ومدنيين وخارجين من ساحة القتال. إن الملايين من السكان الذين يعانون النزاعات المسلحة اليوم يحتاجون إلى استمرار ذلك التقليد في تعددية الأطراف في المجال الإنساني. واليوم، نسترعي الانتباه إلى ثلاثة احتياجات إنسانية ذات أولوية يتعين على الدول الوفاء بها.

أولا، يجب على جميع الدول أن تكفل الأمن الشخصي للمدنيين وسلامتهم. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة لأية دولة تدعم دول أخرى أو جماعات مسلحة من غير الدول في قتال تحالفي. وتتحمل الدول التي تمد الأطراف المتحاربة بالأسلحة مسؤولية خاصة عن كفالة احترام القانون الإنساني الدولي. ويجب أن يكون موقف هذه الدول قويا، إذ يجب عليها عدم نقل الأسلحة عندما ترتكب انتهاكات خطيرة بشكل واضح أو عندما يكون هناك احتمال كبير أن ترتكب.

ثانيا، يجب على الدول أن تمنع اختفاء الأشخاص وأن تكشف عن مصيرهم وتقدم الإجابات لأسرهم.

ونشهد اليوم أزمة عالمية فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تتعامل مع عدد هائل من حالات الأشخاص المفقودين، حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص، وما ذلك إلا غيض من فيض. وندعو الدول للوفاء بالتزاماتها في الحيلولة دون فقد الأشخاص في النزاع المسلح، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز. ندعو الدول إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مشروع الأشخاص المفقودين الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل التصدي لهذا التحدي جماعيا وبشكل حاسم.

ثالثا، يجب أن تدرك الدول أن النزاعات المسلحة تضر بالصحة العقلية والبدنية أيضا. وفي هذا الصدد، فإننا نسعى إلى طفرة متعددة الأطراف. هناك العديد من الدول التي تدعو بالفعل إلى استجابة إنسانية أكبر. ونطلب من جميع الدول أن تسهم بخبراتها ومواردها لمواجهة هذا التحدي العالمي.

وكل من هذه القضايا ذات الأولوية الثلاث لها بعد متعدد الأجيال. إن القيام بالأعمال العدائية التي تتجاهل القانون الإنساني الدولي يدمر المجتمعات ويحرم الناس من بيوتهم وسبل العيش والصحة والتعليم لأجيال. والقعود عن البحث عن الأشخاص المفقودين أو معالجة اعتلال الصحة العقلية الناجم عن النزاع يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية.

أخيرا، وحتى يتسنى للمنظمات الإنسانية المحايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل مع الدول لمعالجة تلك الاحتياجات الإنسانية الملحة وغيرها، نحتاج إلى ثقة الدول وتعاونها من أجل العمل بحرية وفعالية. إن الاستجابات السياسية والأمنية للتهديدات العالمية الجديدة تؤثر بشدة على قدرة المنظمات الإنسانية المحايدة على توفير العمل الإنساني المبدئي باستمرار.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر تحث جميع الدول على التصدي للتحدي الملح الذي يواجهه العمل الإنساني المحايد والنزيه والمستقل جراء تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات. فالمنظمات الإنسانية المحايدة لا تستطيع الوصول إلى الناس في الوقت المناسب وبطريقة فعالة إذا كان العمل الإنساني عرضة للتجريم أو تعوقه إجراءات الجزاءات المعقدة وتدابير مكافحة الإرهاب. واللجنة تتفهم وتحترم الحق السيادي للدول في حماية شواغلها الأمنية المشروعة، بما في ذلك من خلال تدابير مكافحة الإرهاب. ولكن يجب أن تكون هذه التدابير، وأن تبقى، متسقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وشروط التمويل القاسية والتشريعات الصارمة لمكافحة الإرهاب تتعارض على نحو متزايد مع الالتزامات التي قطعتها الدول باحترام المبادئ الإنسانية الراسخة. وهذا، بدوره، يمكن أن يقوض ثقة المتضررين وأطراف النزاع، وقد يجعل توفير العمل الإنساني المبدئي أكثر خطورة. ونناشد الدول أن تكفل تضمين التشريعات الوطنية والنظم الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجزاءات أحكاما للإعفاء للأنشطة الإنسانية للمنظمات الإنسانية المحايدة. ولجنة الصليب الأحمر الدولية مستعدة لتقديم خبرتها الإنسانية والقانونية في وضع قواعد وأنظمة جديدة تتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب.

والتحدي المتمثل في منع نشوب النزاعات والاستجابة لها والتعافي منها هو تحد هائل، ولكن لدينا بالفعل العديد من القوانين والمؤسسات والأدوات التنفيذية المتاحة لنا لتحقيق أثر إنساني مستدام لملايين البشر. وللدول سجل يثير الإعجاب من التعاون الإنساني في القانون والسياسة والممارسة. إن اختيار احترام القانون والحد من المعاناة وصون الكرامة الإنسانية هو اختيار سياسي يقع على عاتق الدول الأعضاء. وندعو جميع الدول إلى تجديد التزامها بالتعددية الإنسانية في هذا المنعطف الحرج.

وتقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر على استعداد لأداء دورها. ونحن نتطلع إلى الاجتماع مع الدول بشأن هذه الأولويات وغيرها من الأولويات الإنسانية الهامة في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في جنيف في العام القادم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة غوكاسيان (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية وعددها ١٩١ جمعية، أود أن أعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

في عام ٢٠١٥، تعهد العالم بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن الاحتياجات الإنسانية تتزايد بسرعة فائقة وتتجاوز الموارد المتاحة لدينا للاستجابة لها. وهذا إنما يزيد من صعوبة وفاء المنظمات الإنسانية بالتزامات خطة ٢٠٣٠. وعلى الرغم من كل جهودنا، لا يزال الملايين من الناس متخلفين عن الركب في الاستجابة الإنسانية.

وهذا العام، أصدرنا تقريرنا الرئيسي، تقرير عن الكوارث في العالم ٢٠١٨، تحت شعار ”لن نترك أحدا وراءنا في الاستجابة الإنسانية“. ويصف التقرير كيف أنه، من أصل ١٣٤ مليون نسمة احتاجوا للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٨، وصل المجتمع الدولي إلى ما يقرب من ٩٠ مليونا، مما يترك فجوة بلغت نسبتها ٢٩ في المائة. ويستكشف التقرير كيف يتخلف أشخاص عن ركب الآخرين في الاستجابة الإنسانية، ويلقي الضوء على مجموعات معينة لا يتلقى أفرادها المساعدة التي يحتاجون إليها. ويدعو إلى إيلاء اهتمام أفضل لضمان حصول الأشخاص الأشد احتياجا على المساعدة، بما في ذلك تحسين المساعدة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، ومن يعيشون في مناطق نائية يصعب الوصول إليها بسبب محدودية الوجود والوصول الإنساني، ومن لا يملكون وثائق هوية والناجين من العنف الجنسي والجنساني، والمهاجرين غير النظاميين وضحايا العنف الحضري.

ويحدد التقرير أيضا خمسة مثالب أساسية تسمح بتخلف الكثيرين عن الركب. فالكثير من السكان المتضررين بعيدون عن الأنظار، يصعب الوصول إليهم، يتركون خارج الدائرة،، ويجدون أنفسهم في أزمات حيث لا يتوفر لهم المال أو يُعتبرون خارج النطاق لأنهم يعانون بطرق لا يُنظر إليها على أنها مسؤولية القطاع الإنساني. ويستدعي ذلك تغيير النهج التقليدية للمساعدة الإنسانية من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطر ترك المستضعفين خلف الركب من خلال تقديم عدد من التوصيات. واسمحوا لي أن أركز على ثلاث من هذه التوصيات ذات الصلة بمناقشة اليوم.

أولا، ينبغي للمجتمع الإنساني الدولي أن يبذل المزيد للتعرف على العمل الإنساني المحلي ودعمه. لقد تعززت أهمية المعونات المحلية ذات الطابع الأكثر محلية من خلال تمكين العمل المحلي على أجندة السياسة الدولية منذ القمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فإن نيتنا والتزامنا بدعم الجهات الفاعلة المحلية المعرب عنهما في السابق لم يصبحا بعد واقعا. ويدل ذلك بوضوح على الحاجة إلى إعادة النظر في نموذج عملنا، الذي لا يقر بالاستجابة والعمل بقيادة محلية ولا يلتزم بهما. ولكي تصبح أجندة إضفاء الطابع المحلي واقعا، ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية أن تدعم وتكمل آليات التنسيق الوطنية القائمة، وأن تبذل جهدا أكبر لإشراك الجهات الفاعلة المحلية في آليات التنسيق الدولية. ويجب الإقرار بأهمية

تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية الإنسانية التي تشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ونقاط القوة.

ثانيا، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار والعمل في القوانين والسياسات الذكية مناخيا، التي تستهدف أكثر الفئات ضعفا وتهميشا. إن تغير المناخ ليس بالشاغل الجديد. فالجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما فتئت تتعامل مع المخاطر المتزايدة لسنوات، وتتصدي لها إلى حد كبير من خلال عملها لدعم الناس قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. ومع ذلك، فإن ارتفاع خطر تغير المناخ، الذي عززه التقرير الخاص الصادر مؤخرا عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المعنون ”الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية“، يتطلب زيادة إجراءات التكيف والتعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وكذلك مع علماء المناخ والمانحين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. هناك حاجة إلى التأمل المستمر في الآثار المترتبة على علم المناخ بالنسبة لأولئك الأكثر تضررا والأكثر تعرضا لعواقب تغير المناخ.

هناك حاجة أيضا إلى معالجة مسألة تمويل العمل الإنساني، لا سيما من أجل التوسع في الإنذار المكبر والعمل المبكر وزيادة التمويل الاستباقي القائم على التنبؤ. وفي هذا الصدد، وكمنفذ نشط ومروِّج للبرمجة الاستباقية منذ عام ٢٠١٤، يرحب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصورة خاصة بالاعتراف في مشروع قرار هذا العام (A/73/L.61) بضرورة مواصلة تقصي وتوسيع نطاق آليات التمويل القائم على التنبؤ في مجال الاستجابة الإنسانية مع الهدف العام متمثلا في التوقع والمنع، إن أمكن، والحد من المعاناة والدمار الناجم عن الظروف المناخية القاسية.

ثالثا، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعتمد نهجا تشاركيا على مستوى المجتمع المحلي. ويصعب أن نترك الناس يتخلفون عن الركب إذا ما تواجد في المجتمع المحلي من يقف معهم في المقام الأول. وهذا هو السبب في أن التقرير يجعل مسألة الإجراءات المحلية التي سيضطلع بها عاملون محليون في المجال الإنساني ممن يعيشون ويعملون بين الناس الذين يخدمونهم، نابعة من المجتمعات المحلية، وأنهم هناك ليكون الشوط الأخير هو الشوط الأول بالنسبة لهم.

وسيكون المفتاح للسنوات القادمة هو الربط بين العالمي والمحلي، حيث أن المشاكل العالمية مثل تغير المناخ تضيف الكثير إلى المخاطر التي نواجهها. وما زالت تلك المشاكل تتحقق على المستوى المحلي، ونحتاج إلى فهم الواقع المحلي لإيجاد الحلول الصحيحة للحد من أوجه الهشاشة. وسيواصل الاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية الـ ١٩١، من خلال قوتهم المتغلغلة في المجتمعات المحلية، التركيز على ترك المجتمعات التي نعمل من أجلها وهي أقوى وأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات التي تواجهها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذا الصباح. سيجري البت في مشروع القرار والتعديلات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال عصر اليوم في هذه القاعة الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.